



مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

CDDRL
STANFORD

CENTER ON DEMOCRACY,
DEVELOPMENT, AND THE RULE OF LAW
STANFORD UNIVERSITY

مشروع مركز بروكنجز الدوحة – جامعة ستانفورد للتحويلات العربية

موجز السياسة

رقم 3، نوفمبر 2012

إصلاح القطاع الأمني في مصر:
المعضلات والتحديات

عمر عاشور



PROGRAM ON ARAB REFORM
AND DEMOCRACY, CDDRL



Foreign Policy
at BROOKINGS

إصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات¹

ملخص تنفيذي

فاز بأغلبية مقاعده إسلاميون معارضون لنظام مبارك، والكثير منهم كانوا ضحايا لجهاز أمن الدولة المنحل. أقرّ هذا البرلمان تعديلات بسيطة على قانون تنظيم هيئة الشرطة. فظهرت مجدداً انتقادات حول عدم كفاية الإصلاحات وانعدام جدتها. ومع حل البرلمان بحكم من المحكمة الدستورية تعطلت جهود الإصلاح عبر السلطة التشريعية.

الأهم من المبادرات كانت العقبات. فالعقبة الرئيسية في طريق نجاح إصلاح كلي للقطاع الأمني خلال الفترة الانتقالية في مصر هو الدور الذي قام به المجلس الأعلى للقوات المسلحة (المجلس العسكري). فالمجلس تولى السلطة في مصر حتى يونيو 2012، وخلافاً لما حدث في تونس وليبيا لم يتول الثوار المصريون أية سلطة حقيقية في أعقاب ثورتهم. كما لم يكن لأول برلمان منتخب بإرادة حرة في البلاد إلا صلاحيات محدودة. وكانت السلطة الحقيقية لمجلس عسكري لا يرغب في إصلاح القطاع الأمني.

وكان انتخاب الدكتور محمد مرسي لرئاسة الجمهورية ومحاولته الجريئة لإعادة التوازن القوى بين الإدارة المدنية والمؤسسة العسكرية بمثابة ضربة قوية لمعارضين إصلاح القطاع الأمني. فباسترداده السلطات التنفيذية مجدداً لصالح رئاسة الجمهورية وباستبعاده لقيادات المجلس العسكري ورؤساء الأجهزة الأمنية، أزال الرئيس عقبات كبرى في طريق السيطرة المدنية على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعيينات الوزارية في حكومة د. هشام قنديل قد تتيح للرئيس المضي قدماً في عملية الإصلاح من خلال وزارات تمارس دوراً هاماً - وإن كان غير مباشر - كوزارة "العدل" ووزارة "الشؤون البرلمانية والقانونية".

يتضمن القسم الأخير من هذا البحث الخطوات الموصى باتخاذها من جانب الحكومة المنتخبة لتتمكن من إصلاح القطاع الأمني، وهي عملية تعتبر اختصاراً مهماً لكل من حكومة الرئيس مرسي والتحول الديمقراطي في مصر. وتتضمن هذه التوصيات ما يلي (التفاصيل في القسم الأخير من البحث):

- **تشكيل لجنة رئاسية تختص بإصلاح القطاع الأمني.** تضطلع هذه اللجنة، التي تتألف من مجموعة من القوى الإصلاحية، باختصاصات ومسؤوليات محددة لإصلاح وزارة الداخلية وإعادة هيكلتها، ويجب أن ترفع هذه اللجنة تقاريرها مباشرة إلى رئيس الجمهورية.
- **وضع آليات رقابة ورصد مناسبة لقطاع الأمن.** يجب تمكين قطاع الرقابة الداخلية (قطاع التفتيش) بحيث يتعدى دوره التحقيق مع الضباط المُقام في حقهم شكاوى. كما يجب تمكينه مراقبة سلوكيات ضباط الشرطة وتقييم أدائهم بشكل شفاف ومنظم. ويجب تنظيم رقابة الهيئات الخارجية، بما في ذلك رقابة ديوان مظام مستقل ينظر في الشكاوى المقدمة ضد الشرطة ورقابة وكيل النيابة (ممثلاً للنائب العام) في كل قسم شرطة رئيسي، وذلك كله في إطار قانون شرطة جديد.

في معظم بلدان العالم الحُر يتوقف نجاح التحولات الديمقراطية على إقامة رقابة مدنية منتخبة وفعالة على القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية. ويُعدّ تحويل هذه المؤسسات من أدوات لحماية للأنظمة القمعية إلى خدمات وطنية مهنية بمثابة الفارق الحقيقي بين نجاح و فشل الثورات. إصلاح القطاع الأمني في مصر، كما هو الحال في غيرها من بلدان الصحوة العربية، عملية سياسية شديدة التعقيد تتأثر بسلسلة من الأطراف الفاعلة والقوى المحركة الداخلية والخارجية. وفي ظل سياق سياسي غير مستقر وحافل بالنزاعات بعد ثورة يناير العظيمة، فإن إصلاح القطاع الأمني في مصر يتطلب اهتماماً ملحاً وعاجلاً.

اندلعت شرارة الثورة المصرية في يناير عام 2011 بفعل وحشية قوات أمن نظام حسني مبارك. وقد كانت الأجهزة سيئة السمعة في وزارة الداخلية كمباحث أمن الدولة وقوات الأمن المركزي هدفاً للانتقادات القوية من مختلف الانتماءات السياسية. فقد كان سجلّ مباحث أمن الدولة - من الاحتجاز غير قانونية والاختفاءات القسرية وعمليات التعذيب المنهج - معروفاً للجميع؛ فمثلاً قسم "حقوق الإنسان" التابع لهذا الجهاز المنحل لم يكن مُكلفاً بحماية الحقوق، بل برصد الناشطين الحقوقيين وقمعهم. كما كان ينظر إلى قوات الأمن المركزي كقوة مسلحة تنفذ إرادة النظام بالتزوير والروتيني للانتخابات أو قمع الاحتجاجات عند الحاجة.

تولت مجموعة من الأطراف المعنية قضية إصلاح أجهزة الأمن منذ قيام الثورة للوصول إلى إدارة فعالة لأجهزة الرقابة وأنظمة المساءلة. اتخذت قوى المجتمع المدني الفاعلة زمام المبادرة، وتم إطلاق مشروع واعد باسم "المبادرة الوطنية لإعادة بناء الشرطة". كما ساعد ظهور مجموعات من الضباط الإصلاحيين على تحريك المياه الراكدة داخل وزارة الداخلية. فقد أنشئ هؤلاء الضباط منظمات "كالائتلاف العام لضباط الشرطة" و "ضباط ولكن شرفاء"، وبدأوا في الضغط من أجل إصلاح القطاع الأمني بأنفسهم. ومع ذلك، تبقى احتمالات تنفيذ مبادرات الضباط ومبادرات المجتمع المدني غير مؤكدة، فمع أنها تُركّز على غايات نبيلة إلا أنها أقل وضوحاً فيما يتعلق بوسائل التنفيذ. ويجب على الأطراف الفاعلة في هذه القضية أيضاً مواجهة العناصر القوية داخل وزارة الداخلية أو "رجال العادلي" كما يسميهم بعض الضباط (في إشارة إلى وزير داخلية حسني مبارك الذي استمر في منصبه منذ 1997)، وهي العناصر التي لا تزال تعارض مبادرات الإصلاح.

احتوت محاولات إصلاح القطاع الأمني التي قامت بها حكومتي د. عصام شرف ود. كمال الجنزوري على مشاكل عدة. فقد أقال السيد/ منصور العيسوي، بعد تعيينه كوزير للداخلية في مارس عام 2011، مئات من قيادات الداخلية، كما حلّ جهاز مباحث أمن الدولة أيضاً. ومع ذلك، فقد انتقد كثيرون إصلاحاته واصفين إياها بالإصلاحات الشكلية حيث استمر جهاز الأمن الوطني الجديد في إتباع العديد من ممارسات جهاز مباحث أمن الدولة المنحل، ومرت الانتهاكات السابقة من بعض ضباط الشرطة بلا عقاب إلى حد كبير. وفي نهاية 2011 انتخبت مصر برلماناً جديداً

عن المؤلف

عمر عاشور، باحث غير مقيم بمركز بروكنجز الدوحة ومدير برنامج الدراسات العليا في سياسة الشرق الأوسط لدى مركز الدراسات العربية والإسلامية بكلية الدراسات الدولية في جامعة إكستر البريطانية. وهو مؤلف كتاب: تحولات الحركات الإسلامية المسلحة.²

- **تطهير وزارة الداخلية ومكتب النائب العام من خلال لجان تُفوضها الرئاسة.**
يجب تطهير وزارة الداخلية من الضباط الذين ارتكبوا جرائم تعذيب وقتل عمد وإعدام خارج نطاق القضاء وغيرها من الجرائم خصوصاً الضباط العاملين في قوات الأمن المركزي وجهاز مباحث أمن الدولة المنحل وجهاز الأمن الوطني اللاحق له. كما أنه من الضروري أيضاً تطهير مكتب النائب العام ونيابة أمن الدولة من وكلاء ورؤساء النيابة الذين تهاونوا مع، أو شاركوا في انتهاكات، بما في ذلك التلاعب في الأدلة أو تليفيق التهم أو انتزاع "الاعترافات" تحت التعذيب.
- **تغيير معايير الترقية في وزارة الداخلية.** يجب إرساء نظام يستند إلى الكفاءة تتم فيه الترقية بحسب الأداء والتدريب والمؤهلات، ويجب تفصيل هذا النظام في قانون الشرطة الجديد.
- **إجراء مراجعة شاملة لنظم ومناهج تدريب أكاديمية الشرطة.** يجب الاهتمام بإلغاء عسكرة الشرطة وتغيير مواد الدراسة بحيث تعكس مفاهيم الأمن الإنساني (في مقابل أمن النخبة السياسية ونظامها)، وتبرز مهمة الشرطة بأنها "خدمة" للمجتمع وليست للسيطرة عليه.
- **إعادة هيكلة وزارة الداخلية وتقليل عدد موظفيها.** يجب فصل الأقسام والوظائف غير الأمنية عن وزارة الداخلية. ويجب إسناد الأنشطة التي تتولى وزارة الداخلية مسؤوليتها حالياً مثل إدارة الجوازات والسجلات المدنية والدفاع المدني وتنظيم الحج وغيرها إلى وزارات أخرى. وفي الوقت نفسه، يجب وقف تدخل الوزارة في الشؤون الخارجة عن نطاق اختصاصها بما فيها وسائل الإعلام والثقافة والأوساط الأكاديمية.
- **تزويد قوات الأمن المركزي بتدريبات شاملة في تكتيكات مكافحة الشغب غير القاتلة.** يجب تبني أساليب التدريب المعتمدة عالمياً، ويجب توفير الأجهزة اللازمة لمكافحة الشغب بفعالية دون قتل.
- **صياغة قانون شرطة جديد ليحل محل قانون هيئة الشرطة الحالي رقم 109 لسنة 1971.** يجب صياغة القانون إما خلال تولى الرئيس السلطات التشريعية بصورة مؤقتة أو بعد أن يتم انتخاب برلمان جديد. ويجب أن يعكس القانون جميع التوصيات المذكورة أعلاه.

مقدمة

يبدأ البحث باستعراض عام لمفهوم إصلاح القطاع الأمني مستنداً إلى دروس مستفادة من بلدان أخرى. ويستمر بمناقشة العلاقة التاريخية بين الشرطة والسياسة في مصر. ويوجز القسم الثالث منه بعض مبادرات الإصلاح المقترحة من قِبَل عدة جهات، منها منظمات للمجتمع المدني وضباط مهتمين بإصلاح وزارة الداخلية والبرلمان السابق. وتختتم الدراسة بتقييم لبعض العقبات التي تعيق مسيرة إصلاح القطاع الأمني في مصر، وعدد من التوصيات السياسية لأول رئيس مدني منتخب في البلاد، الدكتور محمد مرسي.

إصلاح القطاع الأمني: المبادئ والأهداف والدروس

يمكن وصف إصلاح القطاع الأمني بأنه "تحول النظام الأمني الذي يشمل جميع الأطراف الفاعلة وأدوارها ومسؤولياتها وإجراءاتها بحيث تتم إدارته وتشغيله على نحو أكثر اتساقاً مع المعايير الديمقراطية والمبادئ السليمة للحكم الرشيد مما يساهم في خلق جهاز أمني جيد الأداء".⁶ وتتأصل فلسفة إصلاح القطاع الأمني في مفهوم الأمن الإنساني، أي أن الهدف الرئيسي لجهاز الأمن هو أمن المواطن وليس أمن الأنظمة الحاكمة. وتتناقض هذه الفكرة بوضوح مع دور أجهزة الأمن أثناء حكم حسني مبارك، حيث كان التهديد اليومي للمواطنين الملتزمين بالقانون ليس تنظيم "القاعدة" أو جهاز "الموساد"، وإنما جهاز الشرطة نفسه.

وفي صورتها المثالية، يجب أن تشمل عملية الإصلاح جميع أفرع قطاع الأمن بدءاً من القوات المسلحة ووصولاً إلى مصلحة الجمارك. ومع ذلك، فإن محور اهتمام هذا البحث يقتصر على وزارة الداخلية فقط، والتي تشمل في مصر الشرطة وقوات شبه عسكرية (قوات الأمن المركزي) وجهاز الاستخبارات الداخلية (مباحث أمن الدولة، الذي يُطلق عليه حالياً اسم جهاز الأمن الوطني).

وفي الحالة المصرية، هناك هدفان رئيسيان لعمليات إصلاح القطاع الأمني يجب التركيز عليهما:⁷

1. إنشاء أنظمة إدارة ورقابة ومساءلة فعالة للجهاز الأمني.
2. تحسين طرق تقديم الخدمات الأمنية والعدلية.⁸

ولتحقيق هذه الأهداف، يجب أن تتضمن أية عملية إصلاح شاملة للقطاع الأمني عدداً من المبادرات الرئيسية. فيجب أولاً تحسين وسائل الرقابة والمساءلة، سواء داخلياً من خلال وزارة الداخلية (وكذلك السلطة التنفيذية) أو خارجياً من خلال الرقابة البرلمانية والقضائية. كما يمكن أن تؤدي قوى المجتمع المدني والمواطنون دوراً مهماً في تعزيز المساءلة من خلال آليات مراقبة مستقلة مثل لجان الشكاوى العامة أو دواوين المظالم أو المفتشين العموميين.⁹ ومن الأمور ذات الأهمية القصوى أن يتم وضع إطار قانوني واضح لتحديد اختصاصات الأجهزة الأمنية، وأن يتفق هذا الإطار مع المعايير والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان.

أما في داخل الأجهزة الأمنية ذاتها فهناك حاجة ملحة لتعزيز بناء القدرات من خلال تحسين تدريب الشرطة وتنمية أداء موظفيها وتعديل سياسات شؤون العاملين بها. ويجب أن يكون هناك تطوراً نحو على اللامركزية ونحو إضفاء الطابع المدني على الشرطة من خلال إجراءات معينة، تبدأ من ضمان قيادة مدنية للشرطة وتغيير الرتب وتنتهي بإعادة تصميم الزي الرسمي. وفي نهاية المطاف، يجب على الأجهزة الأمنية بناء هوية جديدة غير مُسَيَّسة وغير مُعسَّكة تقوم على أساس ثقافة الكفاءة والمهنية العالية.

أشعلت وحشية جهاز الشرطة شرارة ثورة 25 يناير 2011، فقد اندلعت الشرارات الأولى للثورة عقب مقتل ناشط الإنترنت خالد سعيد في يونيو 2010 على يد اثنين من رجال الشرطة برتديان زياً مدنياً، ثم عقب تزوير الانتخابات البرلمانية في وقت متأخر من هذا العام على يد قوات الشرطة و"بلطجية"³ يرتدون أزياء مدنية. وقد اندلعت ثورة 52 يناير يوم عيد الشرطة في مصر. ولم تكن هذه مصادفة. "أردنا إفساد حفلتهم كما أفسدوا حياتنا" يقول ناشطٌ ينتمي إلى حركة 6 أبريل.⁴ ويرى كثير من الثوريين أن جهاز الشرطة كان خط الدفاع الرئيسي لحماية نظام حسني مبارك. فيقول أحد النشطاء الشباب من المشاركين في اشتباكات ميدان التحرير يوم 28 يناير 2011 "اضطررنا اضطراراً إلى كسر هذا الجهاز ... وددت لو كانت هناك طريقة أخرى... والآن علينا أن نصلح ما كسرنا".⁵ وبالفعل بعد زوال مبارك أصبح مطلب إصلاح القطاع الأمني هدفاً مُلحاً للقوى الثورية والإصلاحية على حد سواء، بغض النظر عن الانتمايات الفكرية أو السياسية.

بحلول مارس 2011، أدت المظالم المتراكمة في عهد مبارك إلى مواجهة أخرى، كانت هذه المرة مع جهاز مباحث أمن الدولة (جهاز الاستخبارات الداخلية في مصر). فقد كان مساء يوم الخامس من مارس في القاهرة مثيراً لذكرى الخامس عشر من يناير عام 1990 في برلين، حيث اقتحم آلاف المصريين مقرات مباحث أمن الدولة ليس فقط في القاهرة، ولكن أيضاً في الإسكندرية والسادس من أكتوبر وغيرها من المدن، تماماً كما فعل الألمان مع مكاتب جهاز أمن الدولة الألماني (الشتازي). وكانت الشرارة التي دفعت المتظاهرين في كلتا الحالتين إلى القيام بذلك هو قديم ضباط أمن الدولة على إتلاف الملفات التي توثق فساد مؤسساتهم وقمعها للشعبين.

احتشد الثوار المصريون ليحاولوا الحفاظ على ما تبقى من أدلة اتهام بحق هذه الأجهزة، ونجحوا في التقاط صور بكاميراتهم لتفاصيل سرية كملفات لمعارضين سياسيين محتجزين منذ أكثر من عقد مضى وأسماء قضاة ساعدوا في تزوير الانتخابات وقوائم من المخبرين ضمت مشاهير وشخصيات دينية ومقدمي برامج حوارية وزعماء "معارضة"، وقد تم تحميل هذه الصور على مواقع الإنترنت وفي بعض الأحيان تم توزيعها على المارة في الطرقات.

التقط الثوار كذلك صوراً لآلات وغرف تعذيب كانت موجودة في كل مبنى من مباني جهاز مباحث أمن الدولة اللاتي تم اقتحامها. وكانت تفاصيل الملفات وشهادات ضحايا صادمة ومروعة لكثير من المصريين وخاصة الغير متابعين للمجالين الحقوقي والسياسي. وبالرغم من توثيق منظمات حقوق الإنسان والمحاكم المصرية لاعتقالات غير قانونية وعمليات خطف واختفاءات وعمليات تعذيب ممنهج وعمليات اغتصاب على مدى العقود الثلاثة الماضية، لم يجرؤ الكثيرون خلال حكم مبارك على فضح ممارسات أجهزة أمنه أو الدعوة لمحاسبة قادتها.

يركز هذا البحث على سياسة إصلاح ومراقبة جهاز الشرطة في مصر، ويعالج العديد من القوى المحركة التي تؤثر على مثل هذه الجهود. ويتضمن الدور الذي لعبته الشرطة والاستخبارات الداخلية (مباحث أمن الدولة) في إثارة غضب الجماهير قبل الثورة وخلالها، ثم تغيير الأوضاع مما جعل التيار السياسي الأكثر تعصباً لاضطهاد مباحث أمن الدولة الأكثر نجاحاً في العملية الديمقراطية الجديدة، ويحلل البحث أيضاً ظهور أفراد وجماعات من ضباط الشرطة يحاولون إصلاح النظام الأمني من الداخل.

محتجين سلميين في مدن تالة والقصرين أثناء الثورة. وأثناء محاكمته حاول الوزير العريض أن يزيح العقيد العجيمي من منصبه. فرد المئات من رجال الشرطة من تكتة بوشوشة وقاموا بتنظيم إضراب احتجاجاً على محاولة إزاحة العقيد.¹⁸ وانسحب ما يقرب من 13,000 شرطي من "قوات التدخل" من المواقع الرئيسية في العديد من المدن التونسية (منها البنوك والسفارات) وعادوا إلى ثكناتهم. "لن نكون كبش فداء لعائلات الشهداء" جملة عبرت عن حال الشرطيين المحتجين قالها أحدهم.¹⁹ وكتبت لندة ذلك أوجير الوزير على إبقاء العقيد في منصبه. وفي شهر يونيو برئت المحكمة العسكرية العجيمي. بالرغم من استئناف الحكم على يد المدعي العام العسكري التونسي،²⁰ فإن حادثة بوشوشة كشفت عن شدة المقاومة الداخلية للتغيير التي تواجهها حكومة "النهضة" بقيادة حمادي الجبالي.

أما في ليبيا - التي دفعت فوق الثلاثين ألف شهيد لإسقاط جلاها - فمن الممكن أن يؤدي نجاح عمليات إصلاح قطاع الأمن وتسريح ونزع سلاح وإعادة دمج القوات الغير نظامية* إلى تحويل الدولة الغنية بالنفط إلى دي ديمقراطية. وإذا فشلت هذه العمليات فمن المحتمل أن تفشل عملية التحول الديمقراطي برمتها. كما قد تتكرر حينئذ الهجمات على القنصليات الأجنبية أو تتصاعد احتمالات نشوب صراع مسلح واسع النطاق. ويحمل الطابع اللامركزي "لجيش التحرير" الليبي أو "كتائب الثوار" عدة مضامين هامة لعملية التحول في البلاد. فمن الناحية الإيجابية كان الجيش شعبياً بمعنى الكلمة: مُؤيداً من قطاعات شعبية واسعة، غير إقصائي، ومن ثم ذا شرعية وطنية وثورية. ونسبياً جَنَّب ذلك الجيش البلاد العديد من السلبات التي ربما يقوم بها جيش متمردين هرمي مركزي. وعلى الجانب الآخر تسبب غياب المركزية وهيكلة القيادة والسيطرة في سلوك واضح لوحدة الجيش، فهي "تنسق" مع بعضها في معظم الأحيان ولكنها لا تقبل الأوامر في أكثر الأحيان. أدى ذلك لحدوث قائمة طويلة من الأعمال المارقة، ربما أبرزها على الإطلاق هو اغتيال اللواء عبد الفتاح يونس من طرف إحدى كتائب الثوار في يوليو 2011. ومنذ الإطاحة بطاغية ليبيا القذافي، انخرطت الميليشيات المحلية في اشتباكات في طرابلس ومناطق أخرى، واستمرت في محاولات شرسة لزيادة نفوذها على السلطة التنفيذية وتوسيع رقعة سيطرتها على الأرض.²¹

وبالرغم من ذلك بدأت عملية معقدة لإصلاح قطاع الأمن. فقد أدى تعيين السيد سام الحاسي كرئيس لجهاز المخابرات الليبية (جهاز الأمن الخارجي سابقاً) إلى أن يصبح الرجل أول مدني معارض يتولى قيادة جهاز مخابرات في الوطن العربي. كان الحاسي عضواً في الجناح العسكري "للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا"، وقضى أكثر من عقدين من الزمان في المنفى في الولايات المتحدة الأمريكية. وقال الحاسي عند توليه مهام منصبه: "كل أجهزة المخابرات العربية كانت مُسَخَّرَة لحماية الأنظمة وقمع المواطنين. سأقوم بتغيير ذلك ... المشوار طويل ويحتاج إلى جهد كبير... وسيكون (جهاز المخابرات الليبي) تحت قيادة تنفيذية منتخبة ويخضع للإشراف المباشر من قبل المجلس التشريعي".²² ورغم ذلك فقد وُجِّهَتْ اتهامات ضد العقيد الحاسي وبعض ضباط المخابرات الليبية بالتنصت على هواتف أنصار محتلمين للقذافي وذلك عن طريق استخدام معدات مورثة عن النظام السابق. وقد نفى جهاز المخابرات هذه الاتهامات. وفي كل الأحوال سيكون المؤتمر الوطني العام وبرلمانات المستقبل في حاجة إلى صياغة قوانين واضحة للرقابة والإشراف على أجهزة الأمن والاستخبارات. هذا بالإضافة إلى آلية واضحة من أجل تطبيق تلك الرقابة. وستكون مثل تلك الخطوات بحاجة إلى دعم ومساعدة من جانب بعثات الأمم المتحدة في ليبيا، بجانب خبراء مستقلين.

وبغض النظر عن أبعادها التقنية والتنظيمية والإدارية، فإن عملية إصلاح القطاع الأمني تعد عملية سياسية من الدرجة الأولى. فيمكن لهذا البعد السياسي أن يُخَيِّد

شكَّلت العناصر المشار إليها ركائز إصلاح القطاع الأمني، وأيضاً جوهر نجاح التحول الديمقراطي في بلدان عديدة مرت بهذا المرحلة. ففي إسبانيا، تم اتخاذ مثل هذه الخطوات تدريجياً بعد وفاة الديكتاتور الجنرال فرانيسكو فرانكو في نوفمبر 1975، ما أدى إلى انتقال السلطة إلى الحزب الاشتراكي بعد انتخابات تاريخية عام 1982.¹⁰ وفي جنوب أفريقيا، قدمت "الأوراق البيضاء" برنامج إصلاح شامل للدفاع الوطني في أكتوبر 1994. وشمَّلت هذا البرنامج إنشاء هوية مهنية جديدة لأفراد المخابرات جنباً إلى جنب مع وضع ميثاق شرف يؤكد على الالتزام بالقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتمسك بمبدأ الحياد السياسي.¹¹ وفي إندونيسيا شُدَّ "العهد الجديد" - وهو برنامج إصلاحي مَثَّلَ إطاراً شاملاً لعملية التحول الديمقراطي - على إلغاء عسكرة الشرطة وعلى الرقابة البرلمانية على الأجهزة الأمنية. وفُتِّلَ هذا الإجراء الأخير في عهد الرئيس عبد الرحمن وحيد (1999-2000)، وتمخض عن ثلاث لجان برلمانية تراقب أجهزة الأمن الإندونيسية.¹² وفي جورجيا، جرت عملية إلغاء عسكرة الشرطة بشكل جزئي بين عامي 2004 و 2005. ويتولى الآن مناصب وزير الداخلية ونائب وزير الداخلية ورئيس جهاز الاستخبارات الداخلية سياسيون مديون. كما وقعت وزارة الداخلية مذكرة تفاهم لمراقبة مراكز الاحتجاز والسجون مع عدد من منظمات حقوق الإنسان المستقلة.¹³ وفي تشيلي، بعد الحقبة القمعية تحت حكم الجنرال أوغستو بينوشيه (1973-1990)، وافق مجلس الشيوخ على إنشاء وكالة الاستخبارات المدنية الوطنية في عام 2003، ووفقاً لقانون تم سنه في عام 2004، يتعين على جميع الأجهزة الأمنية تقديم المعلومات لتلك الوكالة التي بدورها تنقل المعلومات إلى البرلمان.¹⁴

وبعيداً عن الحالات الانتقالية، فإن أجهزة الأمن ذات المهنة العالية في الديمقراطيات الراسخة يتم مراقبتها من قبل هيئات خارجية كما هو الحال مع لجنة الاستخبارات والأمن في البرلمان البريطاني، أو لجنة مراقبة الاستخبارات الأمنية في البرلمان الكندي. وعادةً ما تمتلك هذه اللجان سلطة الاطلاع على المعلومات المتعلقة بأنشطة أجهزة الاستخبارات وتقديم تقارير بشأنها إلى الحكومة أو البرلمان.

وفي سياق بلدان الصحوة العربية التي تشهد تحولات نحو الديمقراطية يظل إصلاح القطاع الأمني أمراً معقداً كما هو الحال في مصر. ففي تونس - الشقيقة العربية التي أشعلت شرارة الربيع العربي وصوته - صار علي العريض أول وزير داخلية من ضحايا تعذيب الشرطة في الوطن العربي، وأول مدني في هذا المنصب بعد نجاح ثورات تونس ومصر وليبيا. قضى العريض ستة عشر عاماً في السجون السياسية لنظام الديكتاتور الهارب زين العابدين بن علي. وقبل توليه المنصب وضعت وزارة الداخلية التونسية خارطة طريق من أجل إصلاح القطاع الأمني في الدولة على شكل تقرير حكومي رسمي بعنوان "الأمن والتنمية: تقرير رسمي للأمن الديمقراطي في تونس". قام هذا التقرير بمناقشة تحويل القطاع الأمني من قطاع قمعي إلى قطاع خَدَمِي يمكنه الاستجابة الفورية للتحديات الجديدة في مجال الجريمة.¹⁵ وعلى الرغم من ذلك يعتقد قادة حزب "النهضة الإسلامي" - الذي يتزعم الائتلاف الحاكم في تونس- أن التقرير الرسمي قد قام بإعداده رموز محسوبة على النظام السابق داخل وزارة الداخلية، وهم ممن لا يؤيدون إصلاح جذري للقطاع الأمني، وإنما إصلاحات سطحية.¹⁶ وقد ذكر عامر العريض - رئيس المكتب السياسي "لحزب النهضة" - "أن هناك بعض العناصر الجيدة في هذا التقرير، ولكنها لا تقدم إصلاحاً شاملاً بأية حال."¹⁷

وفي واقع الأمر تبدو مقاومة التغيير والإصلاح واضحة داخل وزارة الداخلية التونسية. يظهر ذلك جلياً في حالة العقيد منصف العجيمي. كان العجيمي مدير الإدارة العامة "لقوات التدخل" التابعة للوزارة. وكان قد اتهم بإطلاق النار وقتل

تنظيمي واضح من الوثائق التي صادرها النشطاء الذين اقتحموا مقرات جهاز مباحث أمن الدولة عقب الثورة، ومن مقابلات أُجريت مع ضباط سابقين.²⁴ ومن هذه الوثائق، يتضح أن الأهداف الرئيسية لجهاز مباحث أمن الدولة في عهد مبارك كانت تدجين أو تحييد أو إخضاع أو إبادة المعارضة المصرية.

وعلى الصعيد التنظيمي، كان المكون الإداري الأكبر داخل مباحث أمن الدولة هو "الإدارة العامة"، وكان يتم تنظيم الأخيرة إما عن طريق المنطقة الجغرافية أو عن طريق التخصص النوعي. فكانت كل "إدارة عامة" تتكون من عدد من المكونات الإدارية الأصغر، فبالترتيب: "الإدارة المركزية" ثم "المجموعات" ثم "الأقسام". وقد كانت أكبر الإدارات العامة على الإطلاق هي "الإدارة العامة للنشاط المتطرف"،²⁵ والذي كان موكلاً إليها مواجهة أية نشاط سياسي يقوم على أساس ديني (لا يزال بعض الضباط يشيرون إلى تلك الإدارة باسم "النشاط الديني").²⁶ ومن بين الوحدات الفرعية التي تقع ضمن إدارة "النشاط المتطرف" مجموعة "مكافحة النشاط الإخواني" ومجموعة "المنظمات المتطرفة" ومجموعة "أمن السجون" (والذي كان من مهامها مواجهة نشاط الإسلاميين في السجون ومراكز الاعتقال).

وكان من بين وحدات أمن الدولة الأخرى التي تهدف لقمع المعارضة السياسية "قسم النشاط الطلابي"، و "قسم حقوق الإنسان" (والذي كان معنياً بمراقبة وقمع نشطاء حقوق الإنسان)، ومجموعة "النشاط العربي" (والتي كانت مهمتها الأساسية مواجهة نفوذ النشطاء والقوميين العرب)، و "قسم العمال" ومجموعة "النشاط الطائفي" (والتي كان من مهامها التعامل مع النشطاء المسيحيين وكانت تشمل على "قسم النشاط الكنسي"). بالإضافة إلى ذلك كانت هناك إدارة عامة "للنشاط الخارجي" (بأقسام مخصصة لمعارض مبارك في أوروبا وأمريكا)، ومجموعة "المراقبة الإلكترونية" (والتي كانت مسؤولة عن مراقبة نشطاء الإنترنت كما تشمل على وحدة متخصصة في الفرصة على المواقع الإلكترونية والمدونات)، وأخيراً مجموعة "مكافحة الإرهاب" والتي كانت على مستوى عالٍ من التطور، نظراً للتدريب والتسليح الأمريكي.²⁷

وفي حين كان جهاز مباحث أمن الدولة بشكل عام متهم بالتعذيب الممنهج والاختطاف والاحتجاز غير القانوني، ووجهت معظم هذه الاتهامات إلى إدارة "النشاط المتطرف" ومجموعة "مكافحة الإرهاب"، كما تم اتهامها أيضاً بالقيام بأعمال قتل خارج نطاق القضاء، وإصدار أوامر بالاعتقالات وتنفيذها. وقد وصف أحد الضباط السابقين بجهاز مباحث أمن الدولة إحدى هذه الوقائع التي تعكس الانتهاكات الروتينية: "ألقينا القبض على شخص مطلوب، واحتد الجدل بين ضباط "النشاط المتطرف" وضباط "مكافحة الإرهاب" ... حصلوا على المعلومات التي يريدونها ولم يكن أي منهم يريد الشخص ... أنهى أحد ضباط "المكافحة" الجدل، فقد ألقى الرجل من الأعلى ... كان ذلك في شهر رمضان والضابط هذا تأخر على وجبة السحور، وأراد إنهاء الأمر بسرعة"²⁸ ... قُتِلَ الرجل على الفور وتم تسجيل الواقعة على أنها "مقاومة للسلطات" ... كانوا يضحكون على ذلك الأمر فيما بعد.²⁹ وبعد الثورة اتهمت لجنة تقصي الحقائق المعنية من قبل حكومة عصام شرف ضباط مجموعة "مكافحة الإرهاب" بقنص الثوار المصريين في ميدان التحرير في يناير 2011. وحتى وقت كتابة هذا البحث لم تتم محاكمة أي منهم.³⁰

إضافة إلى ذلك أُتهمَ جهاز مباحث أمن الدولة والمباحث الجنائية وقوات الأمن المركزي بتزوير الانتخابات، وتعبئة صناديق الاقتراع ببطاقات انتخابية مزورة، وترويع وإرهاب الناخبين منذ أول انتخابات برلمانية في عهد مبارك عام 1984. وقد أفصح المقدم محمود عبد النبي وهو أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة "ضباط ولكن شرفاء" عن تفاصيل إحدى عمليات التزوير كتمثال، والتي شاهدها عياناً عام

كافة الأبعاد الأخرى، وأن يُنجَحَ أو يُفشل المشروع برمته. فعادةً ما تنتج عمليات إصلاح القطاع الأمني من تغيرات كبيرة في موازين القوى السياسية، كما أنها تنتج بسبب تلك التغيرات. وهذا النجاح الذي يُكَلَّلُ بسيطرة المؤسسات المدنية المُتمثِّلة للإرادة الشعبية على القطاع الأمني المُسلَّح في الدولة هو نقطة الفصل الحقيقية بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية. ولذلك يتوقف التحول الديمقراطي في مصر على الإصلاح الحقيقي لقطاع الأمن فيها.

الشرطة السياسية في مصر

يرجع تاريخ مؤسسات الشرطة الحديثة في مصر إلى عام 1805، عندما قام محمد علي الملقب "بمؤسس مصر الحديثة" بإنشاء إدارة صغيرة لحفظ القانون والنظام في القاهرة. وفي عام 1857 تحولت هذه الإدارة إلى وزارة الداخلية. واليوم تتكون تلك الوزارة من بيروقراطية هائلة الحجم، حيث تُوظف ما يزيد على 1.5 مليون شخصاً ما بين ضباط وضباط صف وجنود ومجندين وإداريين مدنيين وغيرهم. تشمل هذه القوى العاملة ما يزيد على 831,000 وظيفة بدوام كامل، وشبكة معقدة من المخبرين والمدانين السابقين تزيد على 300,000 (تُدفع لهم رواتب من أجل جمع المعلومات في المجالين السياسي والجنائي).³¹

وقد تم توثيق تدخل وزارة الداخلية في السياسة المصرية منذ عقود توثيقاً جيداً. فمن الناحية التاريخية تم استغلال منصب وزير الداخلية من قبل قوى سياسية مختلفة. ففي أعقاب ثورة 1919 تولى زعيم الثورة ورئيس الوزراء الوفدي الليبرالي سعد زغلول هذا المنصب في عام 1924، واستخدم سلطاته ضد خصومه السياسيين في بعض الأحيان. وفي أعقاب انقلاب 1952 ذي الشعبية الواسعة، تولى جمال عبد الناصر هذا المنصب وحافظ عليه حتى عندما أصبح رئيساً للوزراء في العام التالي.

أما من حيث قطاعات الشرطة المؤثرة في السياسة فكان هناك قطاعان رئيسيان بالغي التأثير: جهاز مباحث أمن الدولة وقوات الأمن المركزي. يعود تاريخ أسلاف جهاز مباحث أمن الدولة إلى ما قبل عام 1952، عندما كان "القلم السياسي" مسؤولاً عن تقديم التقارير وتضييق الخناق على المعارضين. ورغم ذلك ليس هناك وجه للمقارنة بين نفوذ جهاز مباحث أمن الدولة ونفوذ "القلم السياسي". وبعد نجاح انقلابهم في يوليو 1952، قام "الضباط الأحرار" المنتصرين بحل "القلم" الذي كان يقدم تقارير عنهم في السنوات السابقة. ولكن بمجرد أن واجهوا معارضة سياسية قوية تمثلت في إضرابات العمال في مدينة كفر الدوار، قرر "مجلس قيادة الثورة" إعادة تأسيس جهاز مشابه "للقلم السياسي" بمساعدة كبار الضباط الذين كانوا فيه. وفي 22 أغسطس 1952، بعد أسابيع فقط من إنقلاب يوليو، تأسس "جهاز المباحث العامة" الذي سُمِّيَ فيما بعد "الإدارة العامة لجهاز مباحث أمن الدولة" في عام 1971 عندما تولى أنور السادات زمام السلطة في مصر. وفي حقبة مبارك (1981-2011) أصبح جهاز مباحث أمن الدولة أقوى قطاع شرطي - وربما أمني - في الدولة. فقد قام بتوظيف ما يقدر بنحو 100.000 فرد، وتجاوز تأثير ونفوذ ضباطه الصغار برتبة "نقيب" تأثير ونفوذ ضباط كبار برتبة "لواء" ينتمون لقطاعات مختلفة في أجهزة الشرطة.

وحتى اليوم لا تزال صلاحيات جهاز مباحث أمن الدولة وتنظيمه الداخلي الكامل أموراً غامضة. ففي الوقت كتابة هذا البحث كان الجهاز اللاحق لمباحث أمن الدولة - جهاز الأمن الوطني - هو القطاع الوحيد الذي لم يتم الكشف عن هيكله الداخلي على موقع وزارة الداخلية الإلكتروني. ورغم ذلك يمكن رسم هيكل

ولكن الإطاحة بمبارك في 11 فبراير 2011 لم تضع نهاية للسلوك القمعي للأجهزة الأمنية في مصر. فقد قادت بعض هذه الأجهزة - كقوات الأمن المركزي وجهاز الأمن الوطني وبعض الأجهزة الأخرى (من بينها جهاز الشرطة العسكرية الذي يعمل تحت لواء وزارة الدفاع) - عدداً من حملات القمع واسعة النطاق، نتج عنها ما يزيد على 100 حالة وفاة وآلاف من المصابين. كانت أشهر هذه الوقائع هي أحداث ماسيرو (قرب مبنى الإذاعة والتليفزيون) في أكتوبر 2011، وأحداث شارع محمد محمود في نوفمبر 2011، وأحداث مجلس الوزراء في ديسمبر 2011، وأحداث ضاحية العباسية الأولى في يوليو 2011 والثانية في أبريل 2012.³⁹ هذه الأجهزة أيضاً كانت مسؤولة عن المئات من حالات التعذيب والاعتقالات السياسية و تقديم مدنيين للمحاكمات العسكرية في الفترة ما بين شهر فبراير 2011 وشهر أكتوبر 2012.⁴⁰

وإجمالاً فإن سلوكيات المؤسسات الأمنية بشكل عام، وقطاعي مباحث أمن الدولة والأمن المركزي بشكل خاص، كانت لها عواقب كارثية على المشهد السياسي والاجتماعي المصري - سواء كان ذلك قبل أم أثناء الثورة. هذه المؤسسات كانت الأدوات الرئيسية التي استخدمها مبارك لأجل إحباط أية خطوات جادة نحو التحول الديمقراطي ومكافحة الفساد خلال الثلاثة عقود الماضية. وهذه التركة كان وسيظل لها الأثر البالغ على مصر في فترتها الإنتقالية. وفي ظل المجلس الأعلى للقوات المسلحة استمر سلوك هذه الأجهزة مشابهاً لمرحلة ما قبل الثورة. ونتيجة لذلك تم إطلاق مبادرات مختلفة من أجل إصلاح القطاع الأمني في مصر.

الإصلاح الأمني في بيئة ثورية: الأطراف المعنية والمبادرات

منذ شهر مارس 2011 شهدت مصر أكثر من عشر مبادرات من أجل إصلاح القطاع الأمني، وهي مبادرات تتفاوت بشكل كبير في درجات جودتها وشموليتها وواقعيتها. قُدمت تلك المبادرات من قِبل أطراف معنية متعددة الخلفيات من بينهم منظمات المجتمع المدني، وضباط وتنظيمات شُرطية مستقلة، وكذلك هيئات رسمية كوزارة الداخلية والبرلمان المنتخب.

مبادرات المجتمع المدني

قدمت منظمات المجتمع المدني عدد من المبادرات التي ركزت على الإصلاح الرقابي والقانوني وتمهيداً للقطاع الأمني. وربما تكون أشمل تلك المبادرات هي "المبادرة الوطنية لإعادة بناء الشرطة"، والتي قدمتها مجموعة كبيرة تتألف من 19 شخصاً (من بينهم ضباط شرطة سابقين وأكاديميين ومحامين ورجال الأعمال)، وقد تخطت تلك المبادرة التفاصيل الفنية وتناولت البعد السياسي للتحدي الذي يواجه عملية إصلاح القطاع الأمني.⁴¹

وتشتمل "المبادرة الوطنية" على أربعة عشر مقترحاً على المدى الطويل وأربعة عشر مقترحاً آخرين على المدى القصير. تركز ستة من المقترحات الأولى على أمور متعلقة بالعدالة الانتقالية مثل محاسبة ضباط الشرطة المسؤولين عن قتل المتظاهرين. وتوجد ثلاثة مطالب أخرى تتعلق بالترقيات والإحالات وتدعو المبادرة إلى استبدال القيادات العليا للمؤسسة الأمنية ومن بينهم "أعضاء المجلس الأعلى للشرطة (وهو أعلى مجلس قيادي في وزارة الداخلية)...ومديري الإدارات وأفرع جهاز أمن الدولة في كافة المحافظات التي قُبل وأصيب فيها محتجون أثناء الثورة". هذا بالإضافة إلى استبدال "كافة ضباط إدارات المباحث الجنائية بضباط مشهود لهم بحسن الإدارة والسلوك."⁴² وترتكز المقترحات قصيرة المدى المتبقية على مراقبة

1995.³¹ "أمر حبيب العادلي مدير الأمن العام في القاهرة في ذلك الوقت حوالي 500 ضابط بتسويد ما بين 200 إلى 400 بطاقة اقتراع لصالح الحزب "الوطني الديمقراطي"، وأن يقوموا بتعبئة الصناديق بها. وقد قامت مباحث أمن الدولة وضباط قوات الأمن المركزي بإثارة بعض أعمال العنف خارج مركز الاقتراع لتشتيت الانتباه. ثم قام ضباط المباحث الجنائية الموجودين داخل مركز الاقتراع بإغلاق اللجنة بحجة وجود عنف خارج مركز الاقتراع، وطلبوا من ممثلي المرشحين أن يغادروا. ثم بدأوا عملية تعبئة الصناديق...كان هناك ضابطاً واحداً فقط من بين الـ 500 ضابط أو أكثر رفض أن يشارك. وكان في ذلك الوقت برتبة رائد، واسمه عمر عفيفي."³²

سئلت العقيد عفيفي عن تلك الواقعة فقال: "لن أقول لك أنني بطلاً... أصدر العادلي لنا أوامراً بعدم حمل السلاح أو بطاقات الهوية الخاصة بالشرطة من أجل تجنب الفضائح. وهذا يعني أنه إذا ما بدأت البطاقات المزورة في التساقط من السترات السوداء الكبيرة التي أعطوها لنا، سيقوم الناخبون الغاضبون بتمزيقها إرباً. واستنتجت أن العادلي وقادة جهاز الشرطة سيصّخون بالضباط كالحشرات من أجل هدف خسيس. كانت تلك نقطة تحول بالنسبة لي."³³

قطاع الشرطة الآخر وثيق الصلة بالقمع السياسي هو قطاع الأمن المركزي الذي أنشئ في عام 1969، لمعالجة قدرة الشرطة المحدودة في قمع المظاهرات التي وقعت في أعقاب هزيمة يونيو 1967. في ذلك الوقت، كان قطاع قوات الأمن المركزي يتكون من 189 ضابطاً و 11,690 جندياً.³⁴ وفي 25 يناير من عام 2011 كان لدى قوات الأمن المركزي ما يزيد على 300,000 من الضباط والجنود.³⁵ وإذا كان جهاز مباحث أمن الدولة بمثابة "العقل" الذي حمى نظام مبارك، فإن قوات الأمن المركزي كانت بمثابة "المعضلات" والقبضة الضاربة له. ويعكس تنوع تسليح قوات الأمن المركزي اتساع اختصاصاتها. فالسلاح يبدأ من القضبان الحديدية والعصي الكهربائية، وينتهي بالعربات المدرعة والرشاشات المتوسطة وبنادق القناصة النصف آلية. "كان هذا هو جيش مبارك ضد الشعب المصري" كما يصفه أحد النشطاء.³⁶

وعلى الرغم من ذلك لم يشهد تاريخ الأمن المركزي بأنه كان موالياً تماماً لنظام مبارك. ففي تمرد عام 1986، احتج مُجند الأمن المركزي على سوء معاملتهم في المعسكرات وعلى احتمالية زيادة فترة التجنيد (من ثلاث إلى خمس سنوات). قام المحتجون بحرق المعسكرات والبنادق السياحية المجاورة واشتبكوا مع قوات الجيش. وقد هُزم المجندون المتمردون في غضون أيام قليلة، ولقى المئات حتفهم. وفي أعقاب ذلك على الفور أُقيل وزير الداخلية - اللواء أحمد رشدي - من منصبه، وتم تطبيق لوائح تجنيد جديدة، وصدرت الأوامر بمعاملة أفضل. ولكن هذه المواجهة عمّقت من عدم الثقة بين القوات المسلحة (الجيش) وقوات الأمن المركزي (الشرطة). يقول ضابط صغير السن في القوات الخاصة: "دعهم يجربون مرة أخرى. لم ننسى 1986."³⁷

لم يمس وقت طويل بعد هذا التمرد حتى أصبحت قوات الأمن المركزي هي القوة الضاربة في مواجهة "الجماعة الإسلامية" وتنظيم "الجهاد" في التسعينيات من القرن المنصرم. أجمت سنوات الصراع عداوة بين قادة الأمن المركزي ومقاتلي "الجماعة الإسلامية"، واستمر هذا الشعور إلى حد ما، حتى بعد أن تخلت "الجماعة الإسلامية" عن العمل المسلح وقامت "بالاعتذار" عنه. "المجلس الأعلى للقوات المسلحة ليس شجاعاً بما فيه الكفاية. لا ينبغي أن يسمح بوجود القتل في البرلمان. يجب أن يقوم المجلس بحل البرلمان حتى لو اضطر إلى تنظيم انقلاب" يقول لواء سابق في الأمن المركزي، مشيراً بذلك إلى أعضاء البرلمان التابعين لحزب "البناء والتنمية" (الذراع السياسي للجماعة الإسلامية).³⁸

كثائب قوات الأمن المركزي وعضو في "الائتلاف العام لضباط الشرطة"⁴⁹ يسعى "الائتلاف العام" - الذي نشأ كأكثر تنظيم مستقل لضباط الشرطة - للضغط من أجل الحصول على الاعتراف الرسمي به كقنابة شرطة بقيادة منتخبة. وحتى كتابة هذا البحث، قاومت وزارة الداخلية هذه الفكرة وأحالت للتأديب اثنين من قادة "الائتلاف العام" وهما المقدم نبيل عمر والرائد أشرف البنا، وتم توقيفهما عن العمل.⁵⁰

وقد نشأت تنظيمات شرطية أخرى مثل حركة "ضباط ولكن شرفاء" و"أمناء شرطة ولكن شرفاء" و"ضباط ضد الفساد" (الأخيرة اندمجت مع "مسيرة شهداء الشرطة" لاحقاً لتشكيل "الائتلاف العام لضباط الشرطة"). وترتكز المبادرات التي اقترحتها هذه التنظيمات على تطهير قوات الشرطة من اللواتي الفاسدين، وتحسين ظروف العمل والتدريب والعلاقات العامة مع المجتمع والإعلام، وزيادة المرتبات والمعاشات. فعلى سبيل المثال، بدأ "الائتلاف العام لضباط الشرطة" بوضع أحد عشر هدفاً أولياً "سن قانون يوجب العقاب الشديد على أي فرد يهاجم الشرطة والمعاقبة الشديدة لأي ضابط شرطة يتهم بارتكاب جريمة."⁵¹

قدم عدد من أعضاء "الائتلاف العام لضباط الشرطة" مبادراتهم الخاصة حول إصلاح قطاع الأمن. أبرز تلك المبادرات هي التي تقدم بها المقدم حليم الديب - وهو ضابط سابق في مباحث أمن الدولة وترأس قسم التخطيط في معهد "تدريب الضباط" داخل أكاديمية الشرطة. سلطت المبادرة الضوء على عدد من الانتهاكات التي قام بها بعض ضباط الشرطة، مثل وضع مواطنين أبرياء على قوائم سياسية سوداء ثم ابتزازهم عبر مسأومتهم لرفع أسمائهم من تلك القوائم عند التقدم لوظائف أو ترقيات. "كانت تلك الممارسة منتشرة جداً وساعدت العديد من الضباط على الثراء والترحيل" يقول المقدم الديب.⁵² وتعالج المبادرة أيضاً الثقافة المؤسسية للقوات الشرطة المصرية. ويتحسر المقدم الديب على ثقافة داخل الشرطة تسخر وتزدرى حقوق الإنسان، ويذكر أن إحدى أسباب نشر تلك الثقافة هي أن ضباط أمن الدولة هم الذين كانوا يدرسون مادة "حقوق الإنسان" في أكاديمية الشرطة بشكل حصري.⁵³ يعرض المقدم الديب سلسلة هامة من المقترحات، تشمل ميثاق شرف جديد للشرطة يؤكد على حياديتها السياسية واستقلالها والطبيعة الخدمية لمهنة الشرطة.

ويُعدّ بروز ضباط إصلاحيين من الرتب المتوسطة والدنيا مؤشراً جيداً للديناميكيات الداخلية المتغيرة في وزارة الداخلية. ففي ظل نظام مبارك، عُقِبَ بشدة كل الضباط الذين عارضوا انتهاكات المؤسسة الأمنية. فعلى سبيل المثال اضطّر العقيد عفيفي إلى الخروج من مصر وطلب اللجوء السياسي في الولايات المتحدة عقب سلسلة من التحرشات، وصلت لحد محاولة اغتياله. ومقارنةً بما يطلبه الضباط الإصلاحيون اليوم من تغييرات جذرية ثورية، فإن "جريمة" عفيفي كانت هينة، وهي رفض المشاركة في تزوير الانتخابات. "توازن القوى داخل الوزارة لم يعد كما كان. فهذه أول مرة أرى ضباطاً شباباً يرفضون تنفيذ الأوامر المخالفة للقانون. وهذا شيء جيد. ولكنني قلق من استفحال الوضع، والعصيان الشامل لأوامر القيادة."⁵⁴ يقول اللواء عبد الغفار.

إعادة الهيكلة وإصلاحات وزارة الداخلية

في 3 مارس 2011 بعد إقالة حكومة أحمد شفيق التي قام مبارك بتعيينها لإنقاذها، قام "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" بتعيين حكومة "صديقة للثورة" برئاسة الدكتور عصام شرف. عُيِّنَ اللواء منصور العيسوي وزيراً للداخلية في تلك الحكومة، وهو قد أُحيل للتقاعد منذ 14 عاماً. كان اللواء العيسوي ذا سمعة نظيفة وشهرة

قوات الشرطة. وتشتمل تلك المقترحات على توصية الإشراف المجتمعي الذي يشبه ما نُفِّدَ في بلدان أخرى كجورجيا:⁴³ "يجب على وزير الداخلية أن يسمح لممثلي منظمات المجتمع المدني بالدخول إلى مقرات الشرطة في أي وقت، وبدون إخطار، من أجل تفتيش أماكن الاحتجاز وأوضاع المحتجزين والوصول إلى أية معلومات يريدونها."⁴⁴ وعلى المدى الطويل تركز "المبادرة الوطنية" على إعادة تحديد صلاحيات الشرطة، والاتجاه إلى تَمْدِينُ قوات الشرطة، وتعديل عملية الالتحاق بأكاديمية الشرطة، وإلغاء استخدام مجندي الجيش في الأمن المركزي، وتطبيق إعادة الهيكلة التنظيمية.

"المبادرة الوطنية" شاملة وطموحة، وتقوم بمعالجة أساسيات الإصلاح الأمني. ولكن لا تزال آفاق تنفيذها تبدو محدودة. ويعيداً عن "مناشدة وزير الداخلية" - وهي عبارة يَكْتُرُ تكرارها في "المبادرة الوطنية" - فهي لا تقدم مسار تنفيذي واضح. وثمة أمر آخر مهم وهو عدم الأخذ في الحُسابان خريطة الأجنحة والفصائل داخل وزارة الداخلية، وموازين القوى المبنية عليها. فأية مبادرة ناجحة بحاجة إلى أن تضع في اعتبارها توازن القوى بين قيادات الداخلية المؤيدين للوضع الراهن وبين أولئك الراغبين في الإصلاح.⁴⁵

ضباط أحرار: مبادرات ضباط الشرطة

كما ذكرنا من قبل، استخدم نظام مبارك قوات الشرطة من أجل قمع الثورة. وتكبدت قوات الشرطة خسائر مادية ومعنوية كبيرة نتيجة لذلك. فقد تم حرق أكثر من 95 قسم شرطة، وأكثر من 4,000 مركبة للشرطة خلال أيام الثورة الثمانية عشر. وبعدها واجه الضباط والجنود عداءاً شعبياً وتشويهاً إجمالياً للسمعة. "إنه جيش مهزوم، قريب الشبه بحالة الجيش المصري بعد هزيمة 1967" يقول د. محمد سليم العوا المرشح الرئاسي الذي قام بمناقشة الإصلاحات الأمنية مع وزير الداخلية السابق اللواء منصور العيسوي.⁴⁶ وقد أثرت هذه التغييرات الكبيرة على الحالة النفسية لكثير من الضباط. "الكثير يحتاجون إعادة تأهيل نفسي. فقد كسرت الثورة بعضهم، وآخرون أصبحوا أكثر شراسة وعنفاً بعد الثورة... والحالتان أسوأ من بعضهما" يقول تامر مكي - الرائد السابق في الأمن العام، والعضو الحالي في مجلس الشورى المصري (الغرفة العليا للبرلمان).⁴⁷

قبل الثورة، تحدث عدد من الضباط وانتقدوا انتهاكات حقوق الإنسان ودفَعوا ثَمناً غالياً نتيجة لذلك، ولم يكن العقيد عفيفي الذي أشرنا إليه من قبل هو الوحيد، بل هناك كثيرون آخرون، منهم ضباط ذوي رتب عالية مثل اللواء إبراهيم عبد الغفار المدير السابق في قطاع السجون وأحد اللواتي المؤيدة للإصلاح. فبعد اعتراضه على التعذيب في السجون، تلقى اللواء عبد الغفار تهديداً بالحبس من المدير السابق لمباحث أمن الدولة اللواء حسن عبد الرحمن.⁴⁸ ومع ذلك فإن حالات هؤلاء الضباط كانت استثنائية، ومثابة مبادرات فردية شجاعة. فقبل الثورة لم تكن هناك أية محاولة جماعية منظمة لرفض الانتهاكات القانونية أو الأخلاقية لقيادات الشرطة. وكان الهجوم على هؤلاء الضباط الإصلاحيين شديداً، إمَّا بتشويه سمعتهم أو التحقيق معهم أو فصلهم. وبالرغم من مواقفهم البطولية، إلا أن جهودهم الفردية لم تكن كافية لإصلاح قطاع الأمن.

بعد الثورة، برز جيل جديد من الضباط الإصلاحيين. فقد رد العديد من الضباط ذوي الرتب المتوسطة على تحميل الشرطة أوزار النظام البائد بتشكيل تنظيمات شرطية تطالب بالإصلاح من داخل الوزارة. "نريد أن نحفظ ماء وجهنا ونخبر شعبنا أننا لم نتخل عنهم و لم نقتلهم... المجرم العادلي وعصابته هم من قاموا بذلك. والآن تدفع الشرطة كلها ثمن سياساته" يقول المقدم محمد صلاح، قائد إحدى

بعض البنود الخاصة بالمرتببات والترقيات. وعلى الرغم من ذلك أعرب بعض نواب البرلمان والناشطين عن استيائهم من تلك التعديلات. "قتل 70 شاباً مصرياً في استاد بورسعيد، ولدينا مجموعة من اللوات تدير الوزارة كأنها شبكة للجريمة المنظمة. وكل ما يفعله برلمان الثورة هو محاولة تعديل بنود الخاصة بالمرتببات والمعاشات أعدتها وزارة الداخلية" يقول لي أحد النواب.⁶²

الإصلاح والجزالات : التحول الديمقراطي في مصر

وكما سبق أن ذكرنا كانت هناك مبادرات عديدة لإصلاح القطاع الأمني في مصر، رغم ما تعانيه معظمها من عدم شمولية وغياب عمق وقلة تحليل لتجارب وممارسات الدول الأخرى، التي مرت بنفس التجربة. وبغض النظر عن ذلك تكمن المشكلة الرئيسية في التنفيذ لا في التخطيط. وهناك العديد من الأسباب لذلك. فبعكس نظرائهم في ليبيا وتونس لم يتمكن الثوار المصريون من الوصول للسلطة في أعقاب الثورة التي قاموا بها. ولذلك كان تأثيرهم محدود أعلى السياسات العليا بشكل عام، والأمور الأمنية منها بشكل خاص. وحتى داخل المؤسسات الرسمية لم يكن الوضع مختلفاً. فكانت صلاحيات البرلمان محدودة. وكان "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" محتكراً للسلطات التنفيذية. ولم يكن لدى البرلمان سلطة إقالة الوزراء وتشكيل حكومة مثله. علاوة على ذلك كان لدى نواب البرلمان خبرة محدودة - وفي أغلب الأحيان معدومة - في مجال إصلاح القطاع الأمني وآليات تنفيذه. وكان ذلك ينطبق حتى على لجنة الدفاع والأمن القومي.

أما المجلس الأعلى للقوات المسلحة فلم تكن ميوله ثورية، خاصةً فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني. فقد كان جزالاته يجرون تغييرات تجميلية لا جذرية ليتجنبوا عواقب وتكاليف التغيير الحقيقي. وحتى لو وُجدت الإرادة السياسية لدى المجلس فلم يكن طريق الإصلاح سهلاً. "إذا فصلت كل أولئك المتورطين في الانتهاكات - وهناك الكثير منهم - ولا أملك التمويل اللازم لإعادة دمجهم أو منحهم وظائف مدنية أو معاشات مناسبة، فسأخلق كارثة لا إصلاح" يذكر لي أحد الجزلات النافذين في الجيش.⁶³ وإذا نظرنا إلى تجارب تشيلي والاتحاد السوفيتي السابق فإن وجهة نظره لها اعتبار. ففي حين أن مسؤولي الأمن المُقاليين في كل من تشيلي وروسيا (أكبر جمهوريات الاتحاد السوفيتي) لم يخلوا تهديداً حقيقياً لمسار عملية التحول السياسي، إلا أن الكثير منهم انضموا أو كوّنوا شبكات جرمية منظمة جلبت المعاناة لمجتمعاتهم.

وهناك تحد آخر يواجه إصلاح القطاع الأمني وهو مرتبط بموازين القوى داخل وزارة الداخلية. ووفقاً لضباط "الائتلاف العام" وحركة "ضباط ولكن شرفاء" فإن بعض مساعدي ومؤيدي وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي - أو "رجال العادلي" كما يسمونهم - استمروا في مقاومة أية محاولة جادة للإصلاح. وأصدر "الائتلاف العام لضباط الشرطة" بياناً حول المصادمات المأساوية التي حدثت في شارع محمد محمود، والتي خلّفت 51 قتيلاً من الثوار.⁶⁴ خلص "الائتلاف" إلى أن استخدام الحكومة للعنف كان مفرطاً وغير ضروري.⁶⁵ "المسؤولون عن التصعيد هما اللواء سامي سيدهم (مدير الأمن) واللواء محسن مراد (مدير أمن القاهرة السابق). وقد تم ترقيتهما من مساعد إلى مساعد أول لوزير الداخلية بعد مجزرة محمد محمود. ولم يتم إجراء تحقيقات جادة حول من تسبب في عشرات القتلى وآلاف المصابين. والرجل الذي حاول التفاوض والتهنئة (اللواء البديني) تم توبيخه. ماذا يمكن أن نفهم من ذلك؟" يقول أحد أعضاء "الائتلاف".⁶⁶

وبالإضافة لذلك فقط استمرت ثقافة عدم المسائلة. فقد تم تبرئة عدد من اللوات الذين أداروا المؤسسات القمعية كمساعدين لوزير الداخلية في محاكمة مبارك.

بين الضباط، وقد قام بعدد من الإصلاحات والتغييرات بعد تولي منصبه. فقد قام بحل جهاز مباحث أمن الدولة بدعم من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وصرف من الخدمة وأحال إلى التقاعد 505 لواءً و82 عميداً و82 عقيداً.⁶⁵ في غضون ذلك تفاوض "الائتلاف العام لضباط الشرطة" مع الوزير الجديد بشأن حقوق الضباط، بما في ذلك وضع حد لساعات العمل (8 ساعات).

يعتبر بعض الضباط أن إصلاحات اللواء العيسوي هي "أكبر حركة تغييرات في تاريخ وزارة الداخلية".⁶⁶ ويعتقد آخرون أنها إجراءات سطحية تجميلية. "هذه مجرد زيادة في عدد حالات التقاعد، إضافة إلى فصل بعض اللوات ذوي السمعة السيئة. وهؤلاء اللوات يجب أن يكونوا في السجون وليسوا على المعاش" يقول لي رائد شرطة سابق شارك في الثورة. اتفق اللواء عبداللطيف البديني، المساعد السابق لوزير الداخلية مع ذلك قائلاً: "تبلغ ميزانية وزارة الداخلية حوالي 58 مليار جنيه مصري (14.1 مليار دولار)⁶⁷ ويوجد بها حوالي 37,000 ضابطاً. كان من المعتاد توزيع 1.4 مليار جنيه مصري على الأقل (600 مليون دولار) بين المخلصين لجيب العادلي وهم حوالي 300 لواءً و50 عقيداً. ولم يتغير هذا الفساد كثيراً... دعنا نأخذ جهاز الأمن الوطني كمثال تديره نفس الشخصيات سيئة السمعة وقليل منهم فقط استبعد".⁶⁸

في البداية رحبت القوى الثورية بقرار اللواء العيسوي بحل جهاز مباحث أمن الدولة، ولكن سرعان ما ظهرت الانتقادات. عدد من العوامل أدت إلى التقييم السلبي. فبشكل عام عملية الحل كان ينقصها الشفافية. فلم يكن هناك نظام فحص ومحاسبة لضمان عدم بقاء ضباط أمن الدولة المتهمين بانتهاكات أو جرائم داخل جهاز الأمن الوطني. كما لا تزال تدخلات الأمن الوطني في مظاهر الحياة السياسية مشابهة لأمن الدولة. فمثلاً يحتوي جهاز الأمن الوطني على إحدى عشر إدارة⁶⁹ ويضم "مجموعات" بصلاحيات مبهمه تتراوح من "مراقبة وتحليل الاستياء الشعبي" إلى "دراسات حقوق الإنسان". وكمثال واضح، لم يتم إلا إعادة تسمية مجموعة "النشاط الطائفي" (إحدى المجموعات المسؤولة عن مراقبة النشطاء المسيحيين في جهاز أمن الدولة) إلى "حماية الأديان والمعتقدات" بدون أي تغيير جذري طبقاً لما ذكره بعض المراقبين.⁶⁰ كما لا تزال توجد مجموعة "تقييم الأداء الأمني"، وهي إحدى المجموعات التي تهدد بإحياء سيطرة جهاز أمن الدولة القديمة على كافة القطاعات الشرطة الأخرى. وتستمد هذه المجموعة قوتها من صلاحياتها في "تقييم" أداء الضباط في إدارات وقطاعات أخرى، وهي بذلك تتحكم في الترقيات، كما تتحكم في إنزال التأنيبات والعقاب.

برلمان الثورة وإصلاح القطاع الأمني

تشكّل أول برلمان مصري حُرُ يأتي بعد الثورة من أغلبية ساحقة من معارضي نظام مبارك الذين شاركوا في الثورة عليه. كان العديد ممن تم انتخابهم في برلمان الثورة ضحايا لوحشية وتعذيب الشرطة، وخاصة النواب الإسلاميين من أحزاب "الحرية والعدالة" التابع لجماعة "الإخوان المسلمين" (217 مقعد) و"النور" السلفي التابع "للدعوة السلفية" (111 مقعد) و"البناء والتنمية" التابع "للجماعة الإسلامية" (13 مقعد). وصار ضحايا الشرطة ممثلين منتخبين للشعب، فكان من الطبيعي أن تحضر غرفتي البرلمان (مجلس الشعب و مجلس الشورى) على مناقشة بعض مبادرات إصلاح القطاع الأمني المذكورة أعلاه. وقد سعى البرلمان لإجراء مشاورات حول إصلاح القطاع الأمني من خلال لجنة "الدفاع والأمن القومي".⁶¹ وقبل حله بناءً على حكم المحكمة الدستورية، صدّق البرلمان على تعديلات خاصة بالقانون رقم 109 (لسنة 1971)، المعروف بقانون هيئة الشرطة. وقد ألغت التعديلات حق الرئيس في أن يكون رئيس المجلس الأعلى للشرطة، وقام المُشرِّعون بتعديل

شملت تلك الحركة مديروالمخابرات العامة اللواء مراد موافي، ورئيس الحرس الجمهوري اللواء نجيب محمد عبد السلام، وقائد الشرطة العسكرية اللواء حمدي بدين، ومدير أمن القاهرة اللواء محسن مراد، وقائد قوات الأمن المركزي اللواء عماد الوكيل. ما يجمع هؤلاء اللواءات هو الموقف المناهض لعملية التغير والإصلاح، والرغبة في الحفاظ - بقدر المستطاع - على العديد من سياسات وممارسات نظام مبارك. وقد تم اتهام اثنين من هؤلاء اللواءات وهم بدين ومراد من قبل العديد من التنظيمات الثورية والإصلاحي - ومن بينهم "الائتلاف العام لضباط الشرطة" - بتنظيم حملة لقمع الثوار.

ولا شك أن الإطاحة بهؤلاء اللواءات قد أزال عقبة رئيسية أمام سيطرة المؤسسات المدنية المنتخبة على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية. ولكن ثمن نجاح تلك الحركة و تجاوب القيادات الدنيا في الإطاحة بالقيادات العليا و أثر ذلك كله على القطاع الأمني لايزال غامضاً. كما أن عملية إصلاح قطاع الأمن الشاملة يجب أن تذهب إلى أبعد من الإطاحة بعدد من اللواءات المناهضين للإصلاح أو الفاسدين. ومع ذلك يبدو أن ميزان القوى قد مال إلى حد ما باتجاه السلطات المدنية المنتخبة حديثاً في البلاد، تحت قيادة حزب "الحرية والعدالة" الذراع السياسي "للإخوان المسلمين". وفي مشروع "النهضة" - وهو البرنامج الرسمي الذي يتبناه الحزب - يعتبر إصلاح القطاع الأمني ركناً من سبعة أركان أساسية في البعد الاستراتيجي للمشروع. وبالنظر إلى تجارب "الإخوان المسلمين" في سجون مبارك، والتحديات الأمنية الداخلية الحالية، والتغيرات في موازين القوى داخل مؤسسات الدولة فمن المرجح أن يظل إصلاح قطاع الأمن من ضمن أولويات مؤسسة الرئاسة، وربما البرلمان القادم.

ويمكن وصف طريقة تفاعل "الإخوان" مع إصلاح القطاع الأمني بأنها حذرة، وتدرجية، وغير ثورية. وهي تفضل العمل في ظل قواعد النظام المعمول بها بدلا من تغييرها ودفع تكلفة ذلك. وربما المثال الأبرز في هذا الموضوع هو تعيين الرئيس مرسي اللواء خالد ثروت كمدير لجهاز الأمن الوطني في أكتوبر 2012. يأتي اللواء ثروت من قلب جهاز مباحث أمن الدولة المُتَحَلِّ. وكان يترأس إدارة "النشاط الداخلي" - وهي الإدارة العامة المسؤولة عن مراقبة والتحقيق مع منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام. وقد ترأس فيما سبق أيضاً مجموعة "مكافحة النشاط الإخواني".

وعلى البعد الاستراتيجي، سعت مؤسسة الرئاسة إلى تلقي المشورة من خبراء مستقلين ومسؤولين أجانب. فقد اجتمع الرئيس مرسي مع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر 2012 لمناقشة كيفية مساعدة المملكة المتحدة في تعزيز الأمن في سيناء والخبرات البريطانية في مجال إصلاح القطاع الأمني. وكنتيجة للاجتماع سيقوم الجنرال السير ديفيد ريتشاردز- رئيس هيئة أركان الدفاع (قيادة الأركان) - بزيارة سيناء والإشراف على تشكيل فريق من الخبراء الميدانيين البريطانيين من وزارة التنمية الدولية، ليقدموا المشورة بشأن مسألتي استقرار سيناء وإصلاح قطاع الأمن.

المشاركة الفعالة من قبل المملكة المتحدة والأنظمة الديمقراطية الأخرى في إصلاح قطاع الأمن تعد أمراً مفيداً من أجل نقل المعرفة والخبرات فقط. فعلى سبيل المثال توجد خبرات هائلة لدى الديمقراطيات الراسخة في مجال مراقبة الأجهزة الأمنية، ويمكن الاستعانة بتلك الخبرات في تدريب النواب البرلمانين على مراقبة القطاع الأمني ومحاسبته، وكذلك تدريب قوات الأمن المركزي على التكتيكات الغير القاتلة في مجال مكافحة الشغب، وكذلك في إطار عدم تسييس مهنة ضابط الأمن. ومع ذلك قد يتم استخدام أية دعم أو تدخل غربي مباشر في عملية إصلاح قطاع الأمن

وسيكون لذلك عواقب سلبية على احتمالات نجاح إصلاح القطاع الأمني وعملية التحول أيضاً. فقد حُكِمَ براءة كل من حسن عبد الرحمن رئيس جهاز مباحث أمن الدولة، وأحمد رمزي قائد قوات الأمن المركزي، وعديلي فايد مديرمصلحة الأمن العام، وإسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة، وأسامة المراسي مدير أمن الجيزة، وعمر الفرماوي مدير أمن مدينة السادس من أكتوبر من تهمة قتل المتظاهرين. وحُكِمَ على حسني مبارك وزير داخلته حبيب العادلي بالموؤبد. ولكن سيتم الاستئناف ضد الحكم. وقد عززت تلك الأحكام القضائية من ثقافة الإفلات من العقاب داخل الأجهزة الأمنية. ولم تكن أحكام البراءة هذه - بأي حال من الأحوال - حالات استثنائية. فقد سبقها وتبعها سلسلة من الأحكام الأخرى التي قضت ب"براءة" العشرات من الضباط المتهمين بقتل الثوار. وشملت أحكام البراءة هذه على سبيل المثال قضية اللواء فاروق لاشين مدير أمن القليوبية وثلاث لواءات آخرين متهمين معه بقتل ما يربوا على 20 مواطناً. وقد قوت هذه الأحكام من شوكة الأجنحة المعادية للإصلاح داخل وزارة الداخلية، ولكن ليس لفترة طويلة.

الرئيس المنتخب والتقدم نحو السيطرة المدنية على القوات المسلحة وأجهزة الأمن

خفت حدة التحديات المذكورة أعلاه نسبياً حين انتخب أول رئيس مدني في مصر. فقد قام الرئيس محمد مرسي بمحاولة نادرة في التاريخ السياسي المصري لتصحيح موازين القوى بين الإدارة المدنية المنتخبة والمؤسسة العسكرية. فبعد شهرين فقط من تولي زمام السلطة، لم يُجمد الرئيس الإعلان الدستوري الصادر من قبل المجلس العسكري في يونيو 2012 (والذي جرد السلطة الرئاسية من العديد من صلاحياتها)، ولكنه أقال مصدره أيضاً (المشير محمد حسين طنطاوي ونائبه الفريق سامي عنان). وكانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ مصر التي يقوم فيها رئيس مدني منتخبة بمحاولة جادة لأجل السيطرة على القوات المسلحة والمؤسسة الأمنية.

عززت سلسلة من العوامل - وخاصةً تشكيل الحكومة الجديدة والمذبحة التي تعرضت لها القوات المصرية في سيناء والإطاحة بلواءات "النظام البائد" التي جاءت عقب ذلك - من قدرة الرئيس على إعادة التوازن للعلاقات المدنية-العسكرية. فحكومة هشام قنديل التي تشكلت في 2 أغسطس 2012 ذهبت فيها عشرة حقايب وزارية فقط من بين 35 وزارة إلى القوى المؤيدة للثورة. وكان الوزراء الباقون خليطاً ممن عملوا في النظام البائد والتكنوقراط الذين ليس لديهم انتماءات سياسية معلنة. ولكن اختيار هؤلاء الوزراء العشرة كان مُحَنَكًا واستراتيجيًا. فقد ذهبت خمس حقايب وزارية - الإعلام والتعليم العالي والشباب والقوى العاملة والإسكان - إلى حزب "الحرية والعدالة" التابع لجماعة "الإخوان المسلمين". وتولى آخرون من مؤيدي "الثورة" وزارات التربية والتعليم والشؤون القانونية والبرلمانية والصناعة والتجارة الخارجية ووزارة العدل، وهي الوزارة الأكثر أهمية. وكانت هذه الوزارات ذات أهمية كبيرة إذ أنها مثلت مؤسسات رسمية يمكن أن تعزز من قدرة القوى الثورية على الحشد وتعبئة الطلبة والعمال والشباب. وبإمكان هذه المؤسسات أيضاً إضفاء شرعية دينية على المشاريع الإصلاحية (عن طريق وزارة الأوقاف)، وتقلل من تهديد بعض القضاة المواليين للنظام البائد (عن طريق وزارة العدل)، يأتي هذا كله مع تقوية التنظيمات والشبكات الغير الرسمية الموالية للثورة من قدراتها على التعبئة والحشد على الأرض.

وبالإضافة إلى التشكيل الحكومي والإطاحة بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة عقب مذبحة سيناء،⁶⁷ أقال ونقل الرئيس عدداً من أقوى لواءات القطاع الأمني.

ويجب تعيين ممثل للنائب العام (وكيل نيابة) في كل مركز شرطة رئيسي لتحقيق الرقابة وتسريع إجراءات التحقيق . وأخيراً على الصعيد الدولي، يتعين على الرئيس مرسي تسهيل زيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة المسؤول عن "مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية"، وكذلك المقرر الخاص للأمم المتحدة المسؤول عن ملف "عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي". وتجدر الإشارة إلى أن كلا المقررين قد طلبا زيارة مصر في ظل نظام مبارك (الأول يطلب منذ عام 1996 والثاني منذ عام 2008) وقوبلت طلباتهما بالرفض.

3. ضمان تدريب أعضاء البرلمان على الرقابة المؤسسات الأمنية.

يتوجب تقديم تدريب خاص لأعضاء البرلمان وغيرهم من أعضاء منظمات المجتمع المدني المشاركين في عملية الرقابة على قطاع الأمن. ويتم تقديم هذه الخدمة عن طريق عدد من المنظمات الحكومية الدولية (مثل الأمم المتحدة)، وكذلك من العديد من المنظمات الغير الحكومية.

4. تطهير وزارة الداخلية ومكتب النائب العام.

من أجل تحقيق العدالة وإرساء عملية إصلاح حقيقية، يجب تطهير وزارة الداخلية من الضباط الذين ارتكبوا جرائم تعذيب وقتل عمد وإعدام خارج نطاق القضاء وغيرها من الجرائم، وخصوصاً الضباط العاملين في قوات الأمن المركزي وجهاز مباحث أمن الدولة المنحل وجهاز الأمن الوطني التابع له. كما أنه من الضروري أيضاً تطهير مكتب النائب العام (وكذلك نيابة أمن الدولة) من وكلاء ورؤساء النيابة الذين تهاونوا أو شاركوا في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التلاعب في الأدلة، أو تليفق التهم، أو انتزاع "الاعترافات" تحت التعذيب، أو التواطؤ والتستر والمساعدة على التعذيب.

ويجب إجراء عملية تطهير الداخلية والنيابة من خلال لجان تحقيق تفوضها مؤسسة الرئاسة، على أن تضم هذه اللجان قيادات شرطية وقضائية سابقة مشهود لها بالسمعة الطيبة، وكذلك ممثلي منظمات حقوق الإنسان، وضحايا التعذيب. كما يجب إعادة النظر في ملفات ومستندات قطاعي التفتيش ومباحث أمن الدولة من قبل هذه اللجان لتكوين صورة كاملة للتاريخ المهني للواءات الشرطة والضباط تحت التحقيق. وكجزء من هذه العملية، يتعين على وزارة الداخلية البدء في سلسلة من الإفالات والترقيات لتقوية اللواءات الذين ارتكبوا انتهاكات، وتحل محلهم ضباط شباب من ذوي الرتب المتوسطة.

5. تغيير معايير الترقية في وزارة الداخلية.

يجب تغيير معايير الترقية داخل وزارة الداخلية تغييراً كبيراً. وتستند عملية الترقية حالياً - بشكل عام - إلى سنة التخرج والعمر ومدة الخدمة. ومن ثم يجب إرساء نظام يستند إلى الكفاءة تتم فيه الترقية بحسب الأداء والتدريب والمؤهلات، ويجب تفصيل هذا النظام في قانون جديد للشرطة (انظر أدناه).

6. إجراء مراجعة شاملة لنظم ومناهج تدريب أكاديمية الشرطة.

يجب إجراء مراجعة شاملة لأساليب تدريب ومناهج أكاديمية الشرطة وغيرها من معاهد الشرطة. ويجب الاهتمام بإلغاء عسكرة الشرطة وتغيير مواد الدراسة بحيث تعكس مفاهيم الأمن الإنساني (في مقابل أمن النخب)، وتُبرز مهمة الشرطة على أنها خدمة للمجتمع، وليست وصاية عليه أو وسيلة لقمعه. كما يجب إلغاء الإقامة

من قبل اللوات المناهضين للإصلاح وفلول نظام مبارك، وذلك لنزع الشرعية عن عملية الإصلاح وتصويرها في شكل مؤامرة خارجية تستهدف إضعاف أو اختراق الأجهزة الأمنية في البلاد. وقد يستغل منافسو الرئيس مرسي هذا التعاون أيضاً في الترويج لنظرية مؤامرة يقودها الإسلاميون والغرب، مما يشكك في مصداقية الرئيس وفي تقليص فرص فوز حزبه في الانتخابات المقبلة.

وفي كل الأحوال فإن الأمر المؤكد قطعياً هو أنه لا يكتمل تحول ديمقراطي دون القضاء على التعذيب، والتضييق على الإفلات من العقاب في الأجهزة الأمنية، مع فرض رقابة مدنية فعالة ومجدبة على كل من القوات المسلحة والمؤسسة الأمنية. وسيكون هذا هو الاختبار الحقيقي لكلا من رئاسة مرسي والتحول الديمقراطي في مصر على حد سواء.

توصيات بشأن سياسات إصلاح القطاع الأمني

لا يزال هناك العديد من الخطوات الواجب اتخاذها في المسيرة الشاقة والمعقدة سياسياً نحو تحقيق رقابة ديمقراطية على المؤسسة الأمنية في مصر. وفيما يلي مجموعة من التوصيات مع توضيح لما تنطوي عليه:

1. تشكيل لجنة رئاسية تختص بإصلاح القطاع الأمني.

حرصاً على أن يظل ملف إصلاح القطاع الأمني ملفاً رئيسياً خلال فترة الرئيس محمد مرسي، وضمناً لتعزيز رقابة السلطة التنفيذية على عملية الإصلاح، يجب تشكيل لجنة تضطلع بمسؤوليات وصلاحيات محددة لإصلاح وزارة الداخلية وإعادة هيكلتها، ويجب أن ترفع هذه اللجنة تقاريرها مباشرة إلى رئيس الجمهورية. ويجب أن تضم اللجنة شخصيات إصلاحية من وزارات الداخلية والعدل، وقضاة إصلاحيين، وممثلين اثنين على الأقل من التنظيمات الإصلاحية، وممثل عن مكتب النائب العام (غير مرتبط بنيابة أمن الدولة)، وممثل عن نقابة المحامين، فضلاً عن نشطاء المجتمع المدني وخبراء مستقلين في دراسات الأمن المقارن، وإصلاح القطاع الأمني، وعلم النفس الاجتماعي.

2. وضع آليات رقابة فعالة لقطاع الأمن.

يعتبر وضع آليات رقابة ورصد مناسبة لسلوكيات وممارسات ضباط الشرطة جزءاً لا يتجزأ من عملية إصلاح القطاع الأمني الناجحة. ويجب تمكين قطاع الرقابة الداخلية (قطاع التفتيش) بحيث يتعدى دوره التحقيق مع الضباط المقام في حقهم شكوى. كما يجب منحه سلطة مراقبة ضباط الشرطة وتقييم أدائهم بشكل منتظم وشفاف. فمثلاً يجب أن تتحلل آلية المساءلة الداخلية بالشفافية ويجب نشر نتائجها للجمهور، بما في ذلك عدد الشكاوى التي تُقام في حق ضباط الشرطة كل عام، والعملية التي يتبعها قطاع التفتيش في التحقيق في تلك الشكاوى ونتيجة هذه العملية. وفي الوقت نفسه، يجب تنظيم رقابة الهيئات الخارجية كمكتب النائب العام والبرلمان والمجلس القومي لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في قانون الشرطة الجديد، ليحل محل قانون هيئة الشرطة الحالي رقم 109 لسنة 1971. ويمكن أن توقع منظمات المجتمع المدني مذكرة تفاهم مع وزارة الداخلية لتنظيم إجراءات الرقابة .

بالإضافة إلى ذلك، يجب تعيين محقق شكوي أو ديوان مظالم مستقل يمكنه التواصل مباشرة مع مؤسسة الرئاسة ليراقب تحديداً انتهاكات القطاع الأمني،

الإلزامية لمدة أربع سنوات في أكاديمية الشرطة (التي تعزل الطلاب عن المجتمع الذي سيتفاعلون معه أثناء عملهم). وكجزء من نظام بديل جديد، يمكن قبول خريجي الجامعات للتدريب لمدة عام أو عامين في علوم الشرطة.

7. إعادة هيكلة وزارة الداخلية وتقليل عدد موظفيها.

يجب فصل الأقسام والوظائف غير الأمنية عن وزارة الداخلية. ويجب إبقاء الأنشطة التي تتولى وزارة الداخلية مسؤوليتها حالياً مثل إدارة الجوازات والسجلات المدنية والدفاع المدني وتنظيم الحج وغيرها إلى وزارات غيرها. وفي الوقت نفسه، يجب وقف تدخل الوزارة في الشؤون خارج نطاق اختصاصها (مثل وسائل الإعلام والثقافة والأوساط الأكاديمية) والتي عادة ما تأخذ شكل الموافقات الأمنية.

8. تزويد قوات الأمن المركزي بتدريبات شاملة في تكتيكات مكافحة الشغب غير القاتلة.

يمكن تزويد قوات الأمن المركزي بتدريبات شاملة في تكتيكات مكافحة الشغب غير القاتلة. ويجب تبني أساليب التدريب المعتمدة عالمياً، وتوفير الأجهزة اللازمة لمكافحة الشغب بفعالية غير قاتلة.

9. صياغة قانون شرطة جديد.

يجب صياغة نسخة جديدة من قانون الشرطة إما من خلال تولي الرئيس السلطات التشريعية بصورة مؤقتة أو بعد أن يتم انتخاب برلمان جديد، ليحل هذا القانون محل قانون هيئة الشرطة الحالي رقم 109 لسنة 1971. ويجب أن يأخذ القانون بعين الاعتبار جميع التوصيات المذكورة آنفاً بالإضافة إلى توصيات اللجنة الرئاسية والمبادرات المذكورة بأعلى.

10. تمرير قانون لحرية المعلومات.

تمرير قانون "حرية المعلومات" إما عن طريق البرلمان المقبل أو عن طريق الرئيس خلال الفترة الانتقالية الحالية حيث يحتفظ بالسلطات التشريعية، على أن ييسر هذا القانون الرقابة العامة على المسؤولين الحكوميين لضمان إنفاق ميزانية وزارة الداخلية على توفير الأمن للمواطنين، لا على تهديدهم. كما يجب أن ينظم القانون كل من عمليات "النشر الدوري" (حيث تنشر الوزارة تلقائياً أنواع معينة من المعلومات دون طلب منها بذلك)، وعمليات "طلب المعلومات" (حيث يُمكن المواطنين من طلب معلومات معينة تملكها وزارة الداخلية، ولا تنشرها بشكل تلقائي). وأخيراً يجب أن تقدم هيئة مستقلة من القضاة ومنظمات المجتمع المدني المعنية وقيادات وزارة الداخلية نصائحهم وتوصياتهم بشأن القانون وترجع بصورة دورية عمليات الإفصاح عن المعلومات.

1. كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة للإنجليزية.
2. يمكن التواصل مع عمر عاشور عبر البريد الإلكتروني التالي: o.ashour@exeter.ac.uk. يتوجه الكاتب بالشكر للعديد من اللوات والضباط السابقين ممن أثروا هذا البحث بتعليقاتهم الهامة وشاركوا بعلمهم الغزير في موضوعه. ويعرب المؤلف عن امتنانه لكل من شادي حميد وتمارا ويتس وي زيد صايغ و صمويل بلمبلي عما قدموه من ملاحظات ودعم أثناء كتابة البحث
3. يشجع استخدام مصطلح "البلطجية" لوصف المعتدين المأجورين لإفساد التجمعات السياسية وإشاعة الفوضى بها (كالمظاهرات والاعتصامات والحملات الانتخابية والطوابير أمام المراكز الانتخابية وما إلى ذلك). ويكون هؤلاء المعتدين المأجورين عادةً خليطاً من أصحاب السوابق الجنائية والعناصر الإجرامية ورجال الشرطة المتخفين في أزياء مدنية. ويمكن أن يكونوا مسلحين بأنواع مختلفة من الأسلحة البيضاء والنارية الخفيفة بدءاً من السكاكين والسيوف القصيرة، ووصولاً إلى قنابل الغاز المسيل للدموع وبنادق الإيه كيه-إم الآلية (الكلاشينكوف)
4. حركة ثورية من الشباب اليساري شاركت مع تنظيمات أخرى في تنظيم احتجاجات ومسيرات 25 يناير، 2011.
5. في مقابلة للمؤلف مع ناشط سياسي، القاهرة، 21 نوفمبر، 2011.
6. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/لجنة المساعدة الإنمائية بشأن إصلاح القطاع الأمني: دعم الأمن والعدالة (باريس: مطبوعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2007)، 20، <<http://www.oecd.org/development/conflictandfragility/38406485.pdf>>.
7. طالع أيضاً وزارة التنمية الدولية البريطانية، "فهم إصلاح القطاع الأمني ودعمه"، 2003، <[http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/supportingsecurity\[1\].pdf](http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/supportingsecurity[1].pdf)>.
7. لمعرفة المزيد عن الأهداف العامة لعمليات إصلاح القطاع الأمني، انظر على سبيل المثال تقرير مجلس الأمن الدولي، "إصلاح القطاع الأمني: تقرير رقم 1، 14 فبراير، 2007، دليل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بشأن إصلاح القطاع الأمني، أو تقارير جمعية منع الصراعات العالمية التابعة للحكومة البريطانية.
8. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، دليل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بشأن إصلاح القطاع الأمني، 21.
9. انظر على سبيل المثال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، دليل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بشأن إصلاح القطاع الأمني، 112-118.
10. ناريس سير، التحول العسكري (كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، 2008)، 27.
11. هانز بورن وإيان لي، إخضاع أجهزة الاستخبارات للمساءلة (جنيف: منشورات المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، 2005)، 48.
12. مجموعة الأزمات الدولية، "أندونيسيا: إخضاع المؤسسة العسكرية للمراقبة"، تقرير مجموعة الأزمات الدولية بأسيا رقم 9، 5 سبتمبر، 2000، <<http://www.crisisgroup.org/en/regions/asia/south-east-asia/indonesia/009-indonesia-keeping-the-military-under-control.aspx>>.
13. ديفيد دارتشيافيلي، "إصلاح القطاع الأمني في جورجيا"، معهد القوقاز للسلام والديمقراطية والتنمية، 2007، 33.
14. جريجوري ويكس، "تفضيل الإذعان: إصلاح دور المخابرات العسكرية في الأرجنتين، تشيلي وبيرو"، مجلة العالم الثالث الصادرة كل ثلاثة شهور 29، رقم 1 (2008): 52.
15. كويرين هانلون، "إصلاح القطاع الأمني في تونس، عام بعد ثورة الياسمين"، معهد الولايات المتحدة للسلام، 8 مارس 2012، يجب ملاحظة أن الائتلاف الحاكم الذي يقوده حزب النهضة يخطط لتنفيذ خطة دقيقة لإصلاح القطاع الأمني غير مرتبطة بـ "التقرير الرسمي" المشار إليه هنا.
16. لقاء الكاتب مع أحد قادة حزب النهضة، الدوحة، 30 مايو، 2012.
17. نفس المرجع.
18. عبد القادر المثلوثي، لقاء أجرته سناء عبد النبي، أخبار الصباح، 10 يناير، 2012.
19. نفس المرجع.
20. هاشم القاسمي، "القضاء العسكري يستأنف النظر في قضية تالة" (المدعي العام العسكري يستأنف الحكم في محاكمة تالة)، تونس الرقمية، 3 يوليو، 2012.
21. عمر عاشور، (الإسلاميين الليبيين: الصعود والتحول والمستقبل). ورقة بحث لمركز بروكنجز الدوحة، 5 مايو، 2012، <<http://www.brookings.edu/research/papers/2012/05/02-libya-ashour>>.
22. سالم الحاسي، لقاء أجراه خالد محمود، الشرق الأوسط، 8 فبراير، 2012.
23. لقاء الكاتب مع اللواء إبراهيم عبد الغفار، القاهرة، 1 سبتمبر، 2012.
24. قام الكاتب بجمع ما يزيد على 100 وثيقة من هذه الوثائق.
25. لقاء الكاتب بأحد الضباط السابقين في جهاز مباحث أمن الدولة، القاهرة، مارس، 2012.
26. المرجع السابق، يمكن تتبع الهيكل التنظيمي لجهاز مباحث أمن الدولة من الوثائق التي تمت مصادرتها، على سبيل المثال، تلك الوثائق التي تقع تحت عنوان "تنقلات أغسطس 2008"، والتي قام بالتوقيع عليها اللواء حسن عبد الرحمن، رئيس جهاز مباحث أمن الدولة السابق.
27. نفس المرجع.
28. هي وجبة يتم تناولها قبل شروق الشمس من أجل الاستعداد للصوم في شهر رمضان.

29. لقاء الكاتب بأحد الضباط السابقين في جهاز مباحث أمن الدولة، القاهرة، فبراير، 2012.
30. ثروت شلبي، "تقرير لجنة تفصي الحقائق: قنصات الداخلية قتلوا المتظاهرين" جريدة الأهالي، 19 أبريل، 2011. وقد تم نشر موجز للتقرير بواسطة جريدة المصري اليوم، يمكنك أيضاً العثور على هذا التقرير على <<http://www.almasryalyoum.com/node/405887>>.
31. محمود عبد النبي، لقاء أجراه مجدي سلامة، الوفد، 23 أغسطس، 2011.
32. نفس المرجع.
33. حوار الكاتب مع العقيد عمر عفيفي، 24 أبريل، 2012.
34. محمد الجوادي، قادة الشرطة في السياسة المصرية، (القاهرة: مديولي للنشر، 2003)، 68.
35. إبراهيم الصحاري، "انتفاضة جنود الأمن المركزي"، الاشتراكي، 3 مارس، 2007، 5.
36. لقاء الكاتب مع أحد النشطاء، القاهرة، 25 يناير، 2012.
37. لقاء أجراه الكاتب مع ضابط قوات خاصة، القاهرة، 13 أبريل، 2012.
38. لقاء أجراه الكاتب مع لواء سابق من قوات الأمن المركزي، القاهرة، 17 أبريل، 2012.
39. في كل حالة من هذه الحالات تواجد محتجون آخرون لا يتناسون مع هذه المظاهر العامة.
40. لمزيد من التفاصيل عن بعض من هذه الانتهاكات، انظر، منظمة العفو الدولية، "عملاء القمع: الشرطة المصرية وقضية الإصلاح"، 2 أكتوبر، 2012 <<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/029/2012/en>>. أيضاً انظر إلى تقرير مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب "يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر"، 2011، <<https://alnadeem.org/ar/node/417#attachments>>.
41. محمد عبد الرحمن وآخرون، "المبادرة الوطنية لإعادة بناء الشرطة"، الطبعة الثانية، 21 أكتوبر، 2011.
42. نفس المرجع، 9-10.
43. انظر على سبيل المثال، ديفيد دارتشيافيلي، "إصلاح القطاع الأمني في جورجيا"، 33.
44. عبد الرحمن وآخرون "المبادرة الوطنية"، 12.
45. انظر الجزء الأخير في هذا البحث الذي يناقش هذه الأمور.
46. مقابلة للمؤلف مع د. محمد سليم العوا، القاهرة، 19 سبتمبر، 2011. كان الدكتور العوا يشير إلى القوات المسلحة المصرية بعد هزيمة يونيو 1967.
47. حوار المؤلف مع الرائد تامر مكي. القاهرة، 28 أغسطس، 2012.
48. لقاء للمؤلف مع اللواء إبراهيم عبد الغفار، القاهرة، 1 سبتمبر، 2012.
49. مقابلة مع محمد صلاح بواسطة أحمد مختار، الأهرام المسائي، 16 مايو، 2012.
50. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، "إحالة ضباط لمجلس تأديب بسبب مطالبتهم بإصلاح الداخلية والتعبير عن آرائهم"، 7 أبريل، 2012، <<http://www.anhri.net/?p=51724>>.
51. "الائتلاف العام لضباط الشرطة – الله، الوطن، الخدمة"، البيان التأسيسي لائتلاف ضباط الشرطة، 5 مارس، 2012.
52. حليم الديب، "رؤية لأحدث تعديلات جنرية في فلسفة العمل الشرطي" (نسخة من عمل تعديلات رئيسية في فلسفة العمل الشرطي)، 2.
53. نفس المرجع، 4.
54. لقاء الكاتب مع اللواء إبراهيم عبد الغفار، القاهرة، 1 سبتمبر، 2012.
55. مقابلة ليوسف أحمد مع منصور العيسوي، الشرق الأوسط، 14 يوليو 2011، 5.
56. نفس المرجع.
57. تبين السجلات الرسمية أن الميزانية هي 18.4 مليار جنيه مصري فقط (3 مليار دولار). ومن المحتمل أن اللواء البديني كان يشير إلى الميزانيات الرسمية وغير الرسمية.
58. لقاء لجابر القرموطي مع عبد اللطيف البديني، مانشيت، أون تي في، 12 مارس، 2012.
59. مقابلة للمؤلف مع عضو الائتلاف العام لضباط الشرطة، القاهرة، 15 مارس، 2012.
60. المصدر السابق. البديني، برنامج مانشيت، 12 مارس، 2012.
61. هذه اللجنة البرلمانية كان يرأسها قائد جهاز الأمن الحربي السابق بالمخابرات العسكرية المصرية، اللواء عباس مخيمر. كان من ضمن مهام هذا الجهاز قمع أي نشاط يقوم على الفكر الأيديولوجي أو المناقشات السياسية داخل الجيش، وكانت تركز على وجه التحديد على النشاط الإسلامي.
62. مناقشة أجراها الكاتب مع عضو سابق في البرلمان، القاهرة، 24 مايو، 2012.
63. لقاء مع الكاتب، القاهرة، 22 نوفمبر، 2011.
64. منظمة العفو الدولية "عملاء القمع"، 7.
65. لقاء بيان "الائتلاف" بتاريخ 1 فبراير، 2012.
66. لقاء الكاتب مع أحد ضباط الائتلاف العام لضباط الشرطة، القاهرة، 15 مارس، 2012.
67. في هذا الهجوم، قامت مجموعة مسلحة بقتل 16 من قوات حرس الحدود المصرية قبل عبورهم إلى إسرائيل واشتبكهم بالنييران مع الجنود الإسرائيليين مما أدى إلى مقتل ستة من المهاجمين.

عن مشروع مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحويلات العربية

إن "مشروع مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحويلات العربية" هو مبادرة مشتركة بين مركز بروكنجز الدوحة ومركز التنمية والديمقراطية وسيادة القانون في جامعة ستانفورد (CDDRL). نظراً لقلّة عدد التحويلات الديمقراطية في العالم العربي و عدم وجود دراسات جديّة تعالجها، ظهرت حاجة حقيقية لتحسين التفاهم بين العلماء وصناع السياسة الغربيين ونظرائهم العرب حول ما يمكن وما يجب أن يحدث بعد هذه التحويلات. يهدف هذا المشروع إلى الجمع بين الصرامة الأكاديمية و البحوث الميدانية، لتحليل وإلقاء الضوء على طبيعة التحويلات العربية، مع التركيز على تصميم الانتخابات، وصياغة الدساتير، وتنمية الأحزاب السياسية، وعمليات الحوار الوطني. من خلال إشراك علماء و خبراء عرب و غربيين من خلفيات متنوعة. يوفر هذا المشروع آراءً و أبحاث جديدة و أصلية من المنطقة العربية وخارجها للمساعدة في توجيه السياسة والتنمية و تقديم المساعدة للبلدان ذات الأهمية الإستراتيجية.

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

مركز بروكنجز الدوحة التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن والذي يقع في الدوحة. يقدم مركز بروكنجز الدوحة أبحاث سياسية وعالية الجودة ذات تأثير في منطقة الشرق الأوسط. يحافظ المركز على سمعته المتطورة في البحوث الميدانية، والدراسات المستقلة المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية التي تواجه منطقة الشرق الأوسط الكبير، بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة.

يرأس مجلس المستشارين الدولي لمركز بروكنجز الدوحة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، والرئيس المشارك ستروب تالبوت. تم افتتاح المركز رسمياً من قبل معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في 17 فبراير 2008. يمول المركز من قبل حكومة دولة قطر، ويديره سلمان شيخ.

ولتحقيق رسالته، يقوم المركز بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصيات بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حد سواء في قضايا السياسات العامة والهامة المتعلقة بالمجالات الأربعة التالية:

1- الديمقراطية والإصلاح السياسي والسياسات العامة. 2- العلاقات بين منطقة الشرق الأوسط والدول الآسيوية الناشئة بما في ذلك الشؤون الجيوسياسية واقتصاد الطاقة. 3- الصراعات وعمليات السلام في المنطقة. 4- الإصلاح التعليمي والمؤسسي والسياسي في دول مجلس التعاون الخليجي.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث معهد بروكنجز الدوحة في المنطقة، وهو منفتح على وجهات النظر كافة.

عن برنامج الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي بجامعة ستانفورد

يسعى برنامج الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي في مركز للديمقراطية والتنمية وسيادة القانون في جامعة ستانفورد إلى فحص الديناميكيات الاجتماعية والسياسية المختلفة داخل البلدان العربية وتطور أنظمتها السياسية، مع التركيز على الآفاق، والظروف، و مسارات الإصلاح السياسية الممكنة في المنطقة.

يجمع هذا البرنامج بين الخبراء والممارسين على حد سواء - من صناعات السياسات وأفراد المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والمجتمعات السياسية - فضلاً عن غيرها من الجهات الفاعلة من خلفيات متنوعة في العالم العربي، للنظر في كيفية وإمكانية تحقيق الديمقراطية وحكم أكثر استجابة وخاضع للمساءلة في المنطقة وداخل البلدان العربية تحديداً.

يهدف البرنامج إلى أن يكون مرجعاً فكرياً حول القضايا المتصلة بالحكم الرشيد والإصلاح السياسي في العالم العربي، وأن ينتج الأبحاث الأكاديمية السليمة، و الدقيقة، والمدروسة مركزاً بذلك على التدريب العملي في العالم العربي مما يسمح لمختلف الآراء والأصوات . يستفيد البرنامج من المدخلات الغنية في المجتمع الأكاديمي في جامعة ستانفورد، أن كانت من أعضاء هيئة التدريس للباحثين أو طلاب الدراسات العليا في الجامعة، فضلاً عن شركائنا في العالم العربي وأوروبا.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2012

إصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحويلات العربية، عمر عاشور

بين التدخل والمساعدة: سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس و ليبيا
حوارات مركز بروكنجز الدوحة للتحويلات العربية

ضياح سوريا (وكيفية تجنبه)
موجز السياسة، سلمان شيخ

شيوخ و سياسيون: نظرة داخل السلفية المصرية الجديدة
موجز السياسة، ستيفان لاکروا

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2012
تقرير مركز بروكنجز الدوحة

التصويت من أجل التغيير: المخاطر و الاحتمالات التي تواجه أول انتخابات التحويلات العربية
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحويلات العربية، إيلن لاست

تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود و التحول و المستقبل
موجز السياسة، عمر عاشور

بداية المرحلة الانتقالية: السياسة والاستقطاب في مصر وتونس
حوارات مركز بروكنجز الدوحة للتحويلات العربية

صياغة دستور مصر: هل يمكن لإطار قانوني أن يعيد إحياء عملية الانتقال؟
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحويلات العربية، تامر مصطفى

تحرير الممالك؟ كيف تدير ممالك الخليج إصلاح التعليم
دراسة تحليلية، لي نولان

2011

شباب ومتعلمون ومعتمدون على القطاع عام: تلبية تطلعات الخريجين وتنويع العمالة في قطر والإمارات العربية المتحدة
دراسة تحليلية، زميلة بنجلاوالا

ما مدى استقرار الأردن؟ إصلاحات الملك عبد الله غير المكتملة وتحدي الربيع العربي
موجز السياسة، شادي حميد و كورتنى فريير

تعزير الاقتصاد القائم على المعرفة في قطر
موجز السياسة، زميلة بنجلاوالا

إدارة الإصلاح؟ المملكة العربية السعودية ومعضلة الملك
موجز السياسة، لي نولان

العنف السياسي في شمال أفريقيا: مصاعب التحرر غير المكتمل
دراسة تحليلية، أنوار بوخرص